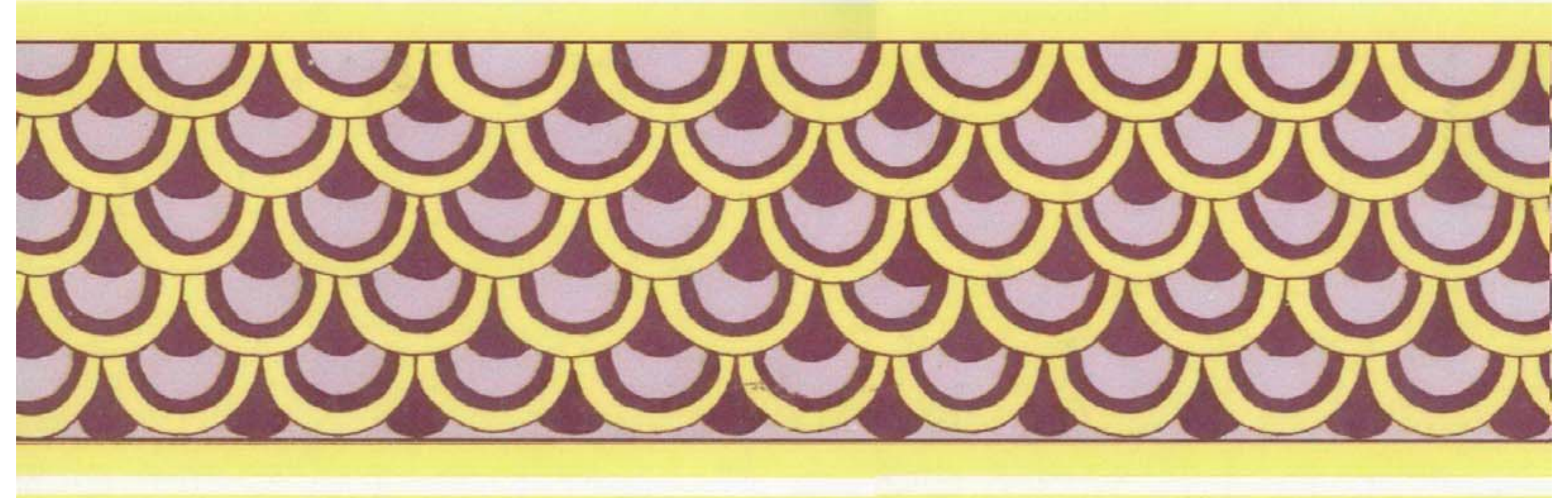
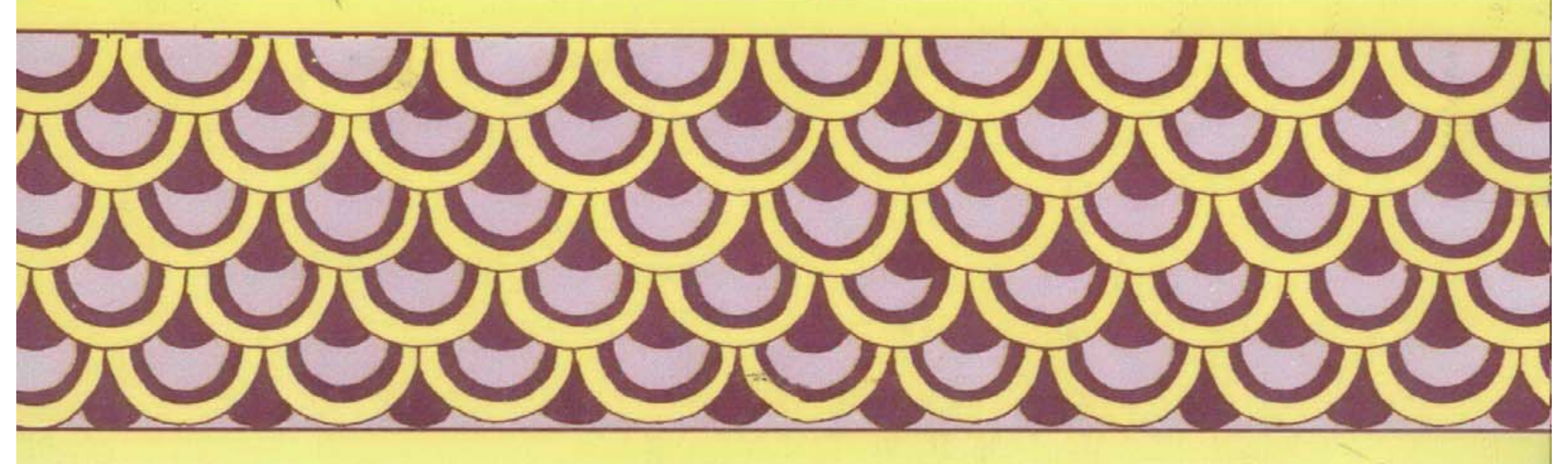


ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري (رحمه الله)

للإمام النووي

تحقيق
علي حسن علي عبد الحميد

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



بسم الله الرحمن الرحيم

ـ مقدمة التحقيق ـ

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شرور أنفسِنا، ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَنْ يهده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضلل فلا هادي له.

وأشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريك له. وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أما بعد:

فإنَّ فضائلَ العلم لا تُحصى، وشَرَفَهُ لا يُمكن أن يُستقصى، ولا سيما علمُ الحديث، المتَّفَقُ على جلالتهِ في القديم والحديثِ، فإنَّ الانتظام في سلسلتِهِ البهيَّة، رتبةٌ عليةٌ سَنِيَّةٌ، ونعمةٌ عظيمةٌ جليةٌ.

وبقاءُ سلسلةِ الإسنادِ[1] شرفُ هذه الأمةِ المحمديَّة، واتصالُها بنبيها خصوصيةٌ لها مِن بين سائر البرية، وكفى المنتظِم في تلك السلسلة فخراً وشرفاً أن يكون اسمُه منتظماً مع اسم النبي المصطفى ﷺ، وأن يكونَ آخرَ سلسلةٍ أَوَّلُها وسيدُ رواتِها، سيدُ الأمم، رسولُ ربِّ العالمين، سيدُنا محمدٌ ﷺ.

وما ورد في شَرَف العلمِ وفضلِه، والحديثِ وأهلِهِ: فآثارٌ كثيرةٌ، وأخبارٌ مستفيضةٌ شهيرةٌ، وما مِن رجلٍ يطلبُ الحديثَ إلا شوهدتِ النُّضْرةُ[2] على

---

(١) انظر رسالتي «التعليقات الأثرية..» (٥ ـ ٦).

(٢) وهي الحُسْن والبَريق. «نهاية» (٥/٧١).

طلعتِهِ، بدعاءِ النبي ﷺ لحملة سُنَّتِهِ بقوله: «نَضَّر اللهُ امرَءاً سمع مقالتي فوعاها، فأدَّاها كما سمعها...»[1].

وقد بَدَأَتِ العنايةُ بالسنةِ المشرفةِ في عهد الصحابة رضوان اللهِ تعالى عليهم، فحفظوها في صدورهم، وقيَّد بعضَها عددٌ غيرُ قليلٍ منهم في الصحائف[2].

ثم كانت هذه الصحائفُ موضعَ عنايةٍ من العلماءِ الجهابذة في القرون الأولى المشهود لها بالفضل والخيريَّة، فَسَمَتْ هِمَّتُهم إلى جَمْعِ شَتَاتها، وتَلَقِّيها من أفواه سامعيها، وصدور حامليها، وحفظها وتقييدها، وتدوينها في المسانيد، والصحاح، والسنن، والمعاجم، والأجزاء[3]، بدقةٍ بالغةٍ، وعنايةٍ لا نظير لها.

وما زالت عنايةُ العلماء مستمرةً في خدمة السنة النبوية المطهرة: جمعاً، وشرحاً، وانتقاءً، فكان من ذلك تآليفُ كثيرةٌ نافعة، طُبعَ عَددٌ منها وانتشر وتداوله الناس، ومنها ما زال مخطوطاً قابعاً في المكتبات العامة والخاصة، ينتظر من يقوم بتحقيقه، ونشره لطلبة العلم وأهله.

ومِمَّنْ أسْهَمَ في الحديث الشريف: الإمام النوويُّ رحمه الله، وهو من أئمة القرن السابع الهجري، المشهود له بالإمامةِ في الحديث والفقه واللغة وغيرها.

---

(١) بتصرف من «ثَبت الكزبري..» (١٩ ـ ٢٠) تحقيق شيخنا في الإجازة العلامة أبي الفيض محمد ياسين الفاداني المكي حفظه الله، والحديث متواترٌ عن جمعٍ كبيرٍ من الصحابة، وانظر «نظم المتناثر..» (٣٣ ـ ٣٤) للكَتَّاني، وللشيخ الفاضل عبد المحسن العباد كتاب كبير في دراسة هذا الحديث رواية ودراية، فلينظر فإنه مهم.

(٢) وقد فصل القول في هذا تفصيلاً كبيراً الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه المستطاب «دراسات في الحديث النبوي» طبع المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٣) انظر تعريف ذلك كله في «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (٧٣ ـ ٧٤) للعلامة صديق حسن خان، بتحقيقي، و «مقدمة تحفة الأحوذي» (٣٤ ـ ٣٥) للعلامة المباركفوري.

فألَّفَ التصانيف الكثيرة. والتواليف الشهيرة[1].

ومن بين هذه المصنفات «شرحُه» على «صحيح» الإمام البخاري[2] رحمه الله تعالى، الذي قال في مقدمته له ما نصه:

«.. وأما «صحيح» البخاري: فها أنا أشرعُ في جمع كتابٍ في شرحه، متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المُخِلَّات، ولا من المبسوطات المملَّات، ولولا ضعفُ الهمم وقلةُ الراغبين في المبسوط، لبلغتُ به ما يزيد على مئةٍ من المجلدات، مع اجتناب التكرير، والزيادات العاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده، و...».

ولكن.. قد عاجَلَتْهُ رحمةُ العزيز الغفَّار[3]، فتوفَّاه اللهُ عزَّ وجلَّ لما بدأ بشرحه المذكور، ووصل فيه إلى كتاب العلم،[4] فمات قبل إتمامه.

وقد ذكر كارل بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (١٦٧/٣) أنَّ هذه القطعة من الشرح، توجد مخطوطة في «ليبزج» (أول: ٣٠٦) و «شهيد علي» (٢٤٣)[5].

وهذا الشرح سماه السخاوي في «ترجمة النووي..» (ص١٢): «التلخيص».

(١) سيأتي شيء منها إن شاء الله تعالى.
(٢) وانظر ما يتعلق بالشروح الأخرى لـ «صحيح» البخاريِّ «الحِطَّةَ..» (٢١٣ - ٢٢٨) بتحقيقي، و «مقدمة لامع الدراري» (٣٩٣ - ٤٤٧).
(٣) وكأنه أحسَّ بذلك رحمه الله، فقال في هذا الكتاب عند كلامه عما سيأتي من بحوث: «إنْ قُدِّر لنا الوصولُ إليها»!!
(٤) كذا قال الحافظ السخاوي في «ترجمة النووي» (ص ١٢)، وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٥٥٠/١): «.. وهو شرح قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان، ذَكَرَ في «شرح مسلم» أنه جمع فيه جُمَلاً مشتملةً على نفائس العلوم..»، وانظر كتاب «الإمام النووي..» (ص ٩٩) للشيخ عبد الغني الدقر، و «الحطة..» (٢١٩).
(٥) وقد ذكر فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (٣١٣/١) أنها نُسخت عن أصل بخط المؤلف.

وكرر فؤاد سزكين ذِكْرَ «شرحه» في «تاريخه» (١/٣٣٢) لكنه سماه باسمه الذي أشار إليه الحافظ السخاوي، ولكن ظنه تلخيصاً مشروحاً لصحيح البخاري، فوهم، واسمه المذكور «تلخيص شرح الألفاظ والمعاني مما تضمنه صحيح البخاري».

ولمَّا لم أستطع الحصول على صورة من النسخة الخطية من هذا الشرح، فقد قمت بتحقيق مقدمته لـ «الشرح» المذكور، وهي تحتوي على نفائس المعارف من فنون مصطلح الحديث عامة، وما يتعلق بصحيح البخاري خاصة[1].

وكان ذلك اعتماداً على النسخة التي طبعت في مصر قديماً* وقد قمتُ ـ بحول الله ـ بتوثيق النصوص، وضبطها، والتعليق على ما يُشكل، وشرح ما ينبغي شرحه، حتى غدا ـ فيما أظن ـ نافعاً ومفيداً[2].

وقد أسميتُ هذه المقدمة المفيدة «ما تمسُّ إليه حاجة القاري لـ «صحيح» الإمام البخاري»،[3] وهذا الاسم ليس بعيداً عن الإمام النووي وكتابه، إذ إنه مأخوذ من بعض عبارات الإمام النووي في «مقدمته» التي نحن بصدد تحقيقها، والتقديم لها.

* * * *

---

(١) وقال العلامة محمد زكريا الكاند هلوي في مقدمة «لامع الدراري» (٤١٣) عند ذكر شروح البخاري: «الخامس: شرح الإمام النووي الشافعي، وهو وإن لم يشتهر بعد، وليس بمكمل أيضاً، لكنه لما طبع في هذا الزمان، صار مرجع العلماء في هذا الشأن، لعلوِّ مرتبته وتقدمه...».

(*) ضمن مجموعة «شروح البخاري».

(٢) ولم أترجم للأعلام المذكورين في الكتاب، وذلك ليُسر مراجعتها على المُطالع!! وحرصاً على عدم تطويل التعليقات.

(٣) ويغلبُ على ظنّي أن الحافظ ابن حجر رحمه الله بنى كتابه «هدي الساري» على هذه المقدمة، مع زيادة شرح، وعلوم، وغير ذلك، والله تعالى أعلم.

ترجمة المصنف

● هو يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن الحِزَامي النَّوَوي، أبو زكريا، محيي الدين.

● وُلد في «نوى»[1] من قرى حَوْران في سورية سنة (٦٣١ هـ)، وإليها يُنسب.

● قَدِمَ دمشق، وأقام بها زمناً طويلاً، فتعلّم الفقه، والحديث، والأصولَ، والعربية، وغيرها.

● شيوخُه كثيرون، منهم: تاج الدين الفِرْكاح، وعبد الرحمن بن نوح، وعمر بن أسد الإرْبلي، وإبراهيم بن عيسى المُرَادي، وإبراهيم بن أبي حفص الوَاسِطي، وخالد بن يوسف النابُلُسي، وأبو الفرج بن قُدامة المَقْدسي، وغيرهم.

● وتلاميذه لا يُحْصَون، منهم: ابن العَطّار، وأحمد بن إبراهيم بن مُصْعَب، ومحمد بن أبي بكر بن النَّقيب، وأحمد بن محمد بن عباس بن جَعْون، وإسماعيل بن إبراهيم الخَبَّاز، وسليمان بن هلال الجَعْفَري، وعبد الرحيم بن محمد السَّمْهُودي،[2] وغيرهم.

● من مصنفاته: «شرح صحيح مسلم» و «المنهاج» و «رياض الصالحين» و «الأذكار» و «طبقات الفقهاء» و «مناقب الشافعي» و «أدب المفتي والمستفتي» و

---

(١) «معجم البلدان» (٣٠٦/٥)

(٢) وتراجمهم مشهورة معروفة.

«المجموع» و «تهذيب الأسماء واللغات»، و «روضة الطالبين» وغيرها[1].

● توفي رحمه الله في الثلث الأخير من ليلة الأربعاء، في الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وست مئة، في مسقط رأسه «نوى».

● مصادر ترجمته:[2]

١ ـ «طبقات ابن قاضي شُهبة»: (٢/١٩٤).

٢ ـ «طبقات ابن هداية الله»: (٢٢٥).

٣ ـ «طبقات السُّبكي»: (٨/٣٩٥).

٤ ـ «طبقات الأسْنَوي»: (٢/٤٧٤).

٥ ـ «تذكرة الحفاظ»: (٤/١٤٧٠) للحافظ الذهبي.

٦ ـ «دول الإسلام»: (٢/١٧٨) له.

٧ ـ «العِبَر في خبر مَن غَبَر»: (٥/ ٣١٢) له.

٨ ـ «المُعين في طبقات المحدثين»: (٢١٥) له.

٩ ـ «الدارس في تاريخ المدارس»: (١/٢٤) للنُّعَيمي.

١٠ ـ «تاريخ ابن الوردي»: (٢/٣٢٣).

١١ ـ «البداية والنهاية» (١٣/٢٧٨) للحافظ ابن كثير.

١٢ ـ «النجوم الزاهرة» (٧/٢٧٨) لابن تَغْري بَرْدي.

---

(١) انظر «الإمام النووي..» (٧١ ـ ١٠٢) للشيخ عبد الغني الدقر، لمعرفة المخطوط منها والمطبوع.

(٢) لمن أراد التوسع، علماً أنه قد أفرد ترجمته من علماء الإسلام أربعةٌ ـ فيما أعلم ـ: الأولى: للإمام السخاوي، طبعت سنة ١٩٣٥ م. بعناية الشيخ محمود حسن ربيع، نشر جمعية النشر والتأليف الأزهرية، والثانية: للإمام السيوطي، ذكرها الأستاذ أحمد الشرقاوي في «مكتبة الجلال..» (٣٥٨) وقال: يوجد مخطوطاً بالتيمورية، ودار الكتب المصرية، والإسكوريال، وبمكتبة توبنجن بألمانيا. قلت: ومنه نسخة مصورة في مركز مخطوطات الجامعة الأردنية، والثالثة: للشيخ السُّحَيْمي، ذكرها العلامة الزركلي في «الأعلام» (٨/١٤٩)، والرابعة: للشيخ عبد الغني الدقر، طبعت في دار القلم ـ بيروت، دمشق. والله تعالى أعلم.

١٣ - «فوات الوفيات» (٤/٢٦٤) لابن شاكر الكُتُبي.
١٤ - «السلوك» (١/٦٤٨) للمقريزي.
١٥ - «تاريخ ابن الفرات» (٧/١٠٨).
١٦ - «مختصر طبقات أهل الحديث» (٢٦٩ ب) لابن عبد الهادي.
١٧ - «مرآة الجنان» (٤/١٨٢) لليافعي.
١٨ - «طبقات الحفاظ» (رقم ١١٢٨) للسيوطي.
١٩ - «مفتاح السعادة» (٢/١٤٦) لطاش كبرى زادة.
٢٠ - «شذرات الذهب» (٥/٣٥٤) لابن العماد.
٢١ - «لب اللباب» (٢٦٥) للسيوطي.
٢٢ - «هداية العارفين» (٢/٥٢٤) للبغدادي.
٢٣ - «تاج العروس» (١٠/٣٧٩) للزَّبيدي.
٢٤ - «الفتح المبين في طبقات الأصوليين»: (٨١) للمراغي.
٢٥ - «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي»: (٢/٣٤١) للحجوي
٢٦ - «الأعلام»: (٨/١٤٩) للزَّرِكْلي.
٢٧ - «معجم المؤلفين»: (١٣/٢٠٢) لعمر رضا كحالة.
٢٨ - «معجم المؤرخين الدمشقيين» (١١٣) لصلاح الدين المنجد وغيرها.

من معالم السُّنَّة

ونختم كلامنا في هذه المقدمة بكلمةٍ لطيفةٍ جامعة للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) رحمه الله تعالى[١]، يذكُرُ فيها كلماتٍ جميلةً ينبغي على كل طالبِ علمٍ أن يعرفها ويعيها لما لها من أثر على النفوس المؤمنة، قال رحمه الله تعالى:[٢]

«.. فَحَقٌّ على المحدِّث أن يتورَّعَ فيما يؤدّيه، وأن يسألَ أهلَ المعرفة والوَرَع، ليُعينوه على إيضاح مرويَّاته، ولا سبيل إلى أن يَصير العارف الذي يُزَكِّي نَقَلَةَ الأخبار ويَجْرَحُهُم جِهْبِذاً إلا بإدمان الطَّلَب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسَّهر، والتَّيقُّظ، والفهم، مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري، والإتقان؛ وإلَّا تفعل:

فَدَع عنك الكتابة لَستَ منها ولو سوَّدتَ وَجْهَكَ بالمَدادِ

قال اللهُ تعالى عزَّ وجلَّ: ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُم لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

---

(١) ترجمته في «غاية النهاية» (٢/٧١) و «الدرر الكامنة» (٣/٣٣٦) و «النجوم الزاهرة» (١٠/١٨٢) ولصديقنا الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف دراسة وافية عن «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» وهي أطروحته للدكتوراه، فلتراجع لأنها مهمة غاية.

(٢) في «تذكرة الحفاظ» (١/٤) طبع الهند.

فإنْ آنَسْتَ يا هذا من نفسك: فهماً، وصدقاً، وديناً، وورعاً، وإلا: فلا تَتَعَنَّ.

وإنْ غَلَبَ عليكَ الهوى، والعصبية لرأيٍ ولمذهب، فباللَّهِ لا تتعب.

وإنْ عرفتَ أنك مُخلِّطٌ، مُخبِّطٌ، مهملٌ لحدود الله، فأَرِحْنا منك، فبعد قليلٍ ينكشف البَهْرَج، وينكبُّ الزَّغَلُ، ولا يحيق المكرُ السيِّءُ إلا بأهله.

فقد نصحتك، فعلمُ الحديث صَلِفٌ، فأين علمُ الحديث؟ وأين أهلُه؟ كدتُ أَنْ لا أراهم إلا في كتاب، أو تحت تراب..»

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتب

أبو الحارث علي بن حسن بن علي الحلبي

الزرقاء: في الخامس عشر من شهر صفر الخير
من العام الخامس بعد الأربع مئة والألف
من هجرة النبي ﷺ، فإن أصبتُ فمن
الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمامُ شيخُ الإسلامِ أحدُ الحفَّاظِ الأعلامِ مُحْيي الدين ناشرُ السُّنَّةِ، أبو[1] زكريًا يحيى بنُ شَرَفٍ النَّوويُّ أسكنه اللهُ تعالى بحبوحةَ جِنانِهِ، وأفاض عليه من شآبيبِ امتنانه، وجعله غريقَ لُجَجِ ذَوارِف عوارفه وإحسانه، آمين:

الحمد لله الذي هدانا للإسلامِ ودعانا بلُطْفِه ورحمته إلى دار السلام، ومَنَّ على جميع المؤمنين بِبَعْثِهِ فيهم خِيرَتَهُ مِن خَلْقِهِ سيدَ الأنامِ محمداً عبدَه ورسولَه وحبيبَه وخليلَه الذي مَحَا به عبادةَ الأصنام، ومَحَقَ بدعوتِه ضلالاتِ الأنصابِ والأوثان والأزلام، المُبَيِّنَ لهم ما يحتاجون إليه من الآداب والأحكام، الباذل غايةَ الوُسْع في الرَّأْفَةِ بهم، ونصيحتِهم إلى مصالِحهم، وتحذيرهم من القبائح والآثام، ﷺ صلاةً دائمةً بلا انفصال، متزايدةً على مَمَرِّ[2] السنين والأيَّام، وعلى سائر النبيين وآلِ كُلٍّ[3] وأصحابهِ البرَرَةِ الكِرامِ.

وأشهدُ أن لا إله إلا اللَّهُ ذو الجلال والإكرام والفضل والطَّوْل والألطاف الجِسام.

وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه ﷺ وزاده فضلاً وشرفاً لديه.

أما بعد: فإنَّ الاشتغال بالعلم من أفضل القُرَب وأَجَلِّ الطاعات، وأهم أنواع

---

(١) في «الأصل»: أبي، والصواب ما أثبتنا.

(٢) كذا، والصواب: مَرّ.

(٣) انظر ما قاله الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» (١/٢٢٥) تحقيق الدكتور ربيع بن هادي حفظه الله.

الخير وآكَدِ العبادات، وأولى ما أُنفِقَتْ فيه نفائسُ الأوقات، وشَمَّرَ في إدراكه والتمكن فيه أصحابُ الأنفسِ الزاكيات، وبادَرَ إلى الاهتمام به الراغبون في الخيرات، وسابقَ إلى التَحلّي به مستبقو المُكْرَمات.

وقد تظاهر على ما ذكرتُه جُمَلٌ من الآياتِ الكريمات، والأحاديثِ الصحيحة المشهودات.

ومن أَهَمِّ أنواع العلوم تحقيقُ معرفةِ الأحاديث النبويات ﷺ، أعني معرفةَ مُتُونِها، صَحيحِها؛ وحَسَنِها، وضعيفِها، مُتَّصِلها؛ ومرسِلها، ومُنقطعها ومُعْضَلِها؛ ومقلوبِها، ومشهورِها؛ وغرِيبها، وشاذِّها، ومُنكرِها، ومعلَّلِها ومدرجها، وناسخها، ومنسوخِها وخاصِّها وعامِّها، ومُبَيِّنها؛ ومُجْمَلها، ومختلِفها، وغير ذلك من أنواعه[1] المعروفات[2]. ومعرفة علم الأسانيد: أعني معرفةَ حال رواتها، وصفاتِهم المعتبرة وضبط أنسابهم، ومواليدهم؛ ووفياتهم؛ وجرحهم؛ وتعديلهم؛ وغير ذلك من الصفات، ومعرفة التدليس، والمدلَّس، وطرق الاعتبار، والمتابَعات، ومعرفة حكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون؛ والوصل، والإرسال، والوقف، والرفع، والقطع والانقطاع، وزيادات الثقات، ومعرفة الصحابة والتابعين، وتابعيهم؛ وغيرهم رضي الله عنهم وعن سائر المسلمين والمسلمات، وغير ما ذكرتُه من علومه المشهورات.

ثم أن نستنبط منها أحكام الأصول؛ والفروع؛ والقواعد والآداب، ورياضات النفوس؛ ومعالجة القلوب،[3] وغير ذلك من المقاصد الشرعيات.

---

(١) في «الأصل»: أنواع، والصواب ما أثبتُّ بدليل ما يأتي.

(٢) وشرح هذا كله مبسوط في كتب مصطلح الحديث.

(٣) وقد جمع المصنف رحمه الله في هذه المسائل القلبية كتاباً «مشتملاً على ما يكون طريقاً لصاحبه إلى الآخرة، ومحصِّلاً لآدابه الباطنة والظاهرة، جامعاً للترغيب والترهيب، وسائر أنواع آداب السالكين. . » كما وصفه في مقدمته، وهو كتاب «رياض الصالحين من أحاديث سيد المرسلين» أراد فيه أن يلتزم ذكر الأحاديث الصحيحة فقط، لكنه ـ رحمه الله ـ قد وقع له عددٌ من الأحاديث الضعيفة، كما بينها أستاذنا الشيخ شعيب الأرنؤوط، وأستاذنا المحدث محمد ناصر الدين الألباني في تحقيقهما للكتاب، والله أعلم بالصواب.

ودليلُ ما ذكرتهُ أنَّ شرعَنا مبنيٌّ على الكتاب العزيز والسُّنن المرويات.

وعلى السُّنن مدارُ أكثرِ الأحكام الفقهيات، فإنَّ أكثر الآيات الحُكْميَّات عامَّاتٌ ومُجملاتٌ، وبيانُها في السنن المحكمات.

وقد اتفق العلماءُ على أن من شرط القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحُكْمِيَّات فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أَجَلِّ العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وآكَدِ القُرُبات، وكيف لا يكون كذلك؟ وهو مشتملٌ مَعَ ما ذَكَرْتُهُ على بيانِ حال أفضل المخلوقات عليه مِنَ اللَّهِ الكريمِ أفضلُ الصلواتِ والسلامِ والبركات.

ولقد كان أكثرُ اشتغالِ العلماءِ بالحديث في الأعصار الخاليات، حتى لقد كان يجتمعُ في مجلس الحديث من الطالبين ألوفٌ متكاثرات.

فتناقص ذلك، وضعُفَتِ الهِمَمُ فلم يبق إلا رسومٌ من آثارهم قليلاتٌ واللهُ المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البَلِيَّات[1].

وقد جاء في إحياء السنن المُمَاتات جُمَلٌ من الأحاديث المعلومات، وقد أُمرنا بنشرِ الأحاديث وتبليغِها في جميع الحالات، لا سيما في حال الفتور عنها وتعريضها للالتحاق بالمنسيَّات.

فينبغي الاعتناءُ بعلمِ الحديثِ والتحريضُ عليه لِمَا ذكرناه من الدِّلالات، ولأنه أيضاً من النصيحة لله سبحانه وتعالى، وكتابه، ورسول الله ﷺ، وللأئمة، والمسلمين، والمسلمات، وذلك هو الدين كما صَحَّ عن سَيِّد البريَّات[2] صلوات الله

---

(١) انظر كلام الحافظ الذهبي المتقدم في «المقدمة».

(٢) رواه عنه ﷺ غيرُ واحدٍ من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، منهم تميم الداري رضي الله عنه، أخرجه عنه، مسلم (٥٥) وأبو داوود (٤٩٤٤) والنسائي (١٥٦/٧) و أحمدُ (١٠٢/٤ و ١٠٣) وأبو عَوَانة (٣٦/١ - ٣٧) والحُميدي (٨٣٧) والبغوي (٣٥١٤) والطبراني في «الكبير» (١٢٦٠) و (١٢٦١) و (١٢٦٢) وابن حبان في «روضة العقلاء» (١٩٤) وابن النجار في «دليل تاريخ بغداد» (١٩٣/٢ و ٣٠١) والشهاب القضاعي في «مسنده» (١٤٤/١) ووكيع في «الزهد» (٣٤٦) و (٦٢١) وأبو عبيد في «الأموال» (٩)=

وسلامه عليه وعلى آله وذُريته وأزواجه الطاهرات.

ولقد أَحْسَنَ القائلُ: «من جمع أدواتِ الحديث استنار قلبُه واستخرج كنوزه الخافيات» وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامِنَات، وهو جديرٌ بذلك فإنه كلامُ أفصح الخَلْقِ، ومَن أُعطِيَ جوامع الكلمات ﷺ أكمل الصلوات».

واعلم أنَّ هذا الفصلَ الذي ذكرناه والحثَّ الذي أسلفناه إنما هو في الاشتغال بالحديث على الوجه الذي قَدَّمناه، لا بمجرد كتابته وسماعه من غير اعتناءٍ بما بيناه.

ثم إنَّ أصحَّ مصنَّفٍ في الحديث بل في العِلْمِ مطلقا الصحيحان للإمامين القُدوتين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري[1] وأبي الحسين مُسلم بن الحَجَّاج بن مسلم القُشَيري[2] رضي الله عنهما فليس لهما نظير في المصنفات.

فينبغي أن يُعتنى بشرحهما وتشاعَ فوائدهُما ويُتَلَطَّفَ في استخراج دقائق العلوم من بمتونهما وأسانيدهما لِمَا ذكرنا من الحُجَجِ الظاهرات. وأنواع الأدلة المتظاهرات.

فأمَّا صحيحُ مسلمٍ فقد جَمَعْتُ في شرحه جُمَلاً مستكثراتٍ مُشتَمِلاتٍ على أنواعٍ من النفائس بعباراتٍ واضحاتٍ. وأنا مستمرٌّ في تتميمه راجٍ من الله الكريمِ الرؤف الرحيم[3].

وأما صحيحُ البخاريِّ فها أنا أشرع في جَمْعِ كتابٍ في شرحه متوسطٍ بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المُخِلَّات. ولا من المبسوطات

= والبخاري في «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٥) وغيرهم.

(١) ستأتي ترجمته.

(٢) ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٧)، وفيه مصادرها.

(٣) وقد استجاب اللهُ تعالى دعاءَه، فأتمه، وسمَّاه، «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، طبع في المطبعة المصرية سنة (١٣٤٧ هـ).

المُمِلَّات، ولولا ضَعْفُ الهِمَمِ وقِلَّةُ الراغبين في المبسوط، لَبَلَغْتُ به ما يزيدُ على مئةٍ من المجلدات، مع اجتناب التكرير والزيادات العاطلات بل ذلك لكَثْرةِ فوائدِه وعظَمِ عوائده الخَفِيَّات والبارزات.

لكنني أَقْتَصِرُ على التوسُّط وأحرِصُ على ترك الإطالات وأوثرُ الاختصارَ في كثيرٍ من الحالات، فأذكُر إنْ شاءَ اللهُ تعالى جُمَلاً من علومِه الزاهرات، من أحكام الأصول والفروع والآداب والإنشادات الزُّهْدِيَّات، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات، وإيضاح معاني الألفاظِ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات، وبيانِ أسماء ذوي الكُنى، وأسماء[1] ذوي الآباء والمُبْهَمات، والتنبيه على كلِّ لطيفةٍ من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات واستخراج لطائفَ من خَفِيَّات علو الحديث في المتون والأسانيد المستفادات، وضبط جمل من الأسماء المُؤْتَلِفاتِ والمُخْتَلِفاتِ، والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهراً ويظنُّ من لا يُحَقِّقُ الحديثَ والفِقْهَ كونَها من المتعارضات، وأُنَبِّهُ على ما في الحديث من المسائل العَمَلِيَّات فأقولُ: في هذا الحديثِ من الفوائدِ كذا وكذا بالعبارات المهذبات، وأحرص في كل ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات، وإذا تكرر الحديثُ أو الاسمُ أو اللفظةُ من اللغةِ ونحوِها بَسَطْتُ مقصودَه في أوَّلِ مواضعه، فإنْ وصلتُ الموضعَ الآخَرَ ذكرتُ أنه تَقَدَّمَ شَرْحُه في البابِ الفُلانِيِّ من الأبواب السابقات، وقد أعيدُ الكلامَ في بعضه لارتباطِ كلامٍ أو غيرِهِ من المقاصد الصالحات، وأُقدِّمُ في أول الكتاب جُمَلاً من المُقَدِّمات مما يرجى الانتفاعُ به ويحتاجُ إليه طالبو التحقيقات.

وأنا مُستمِدٌّ من الله الكريم المعونةَ والصِّيانةَ واللطفَ والرِّعايةَ والهِدايةَ والوقايةَ والتوفيقَ لِحُسْنِ النِّيَّاتِ، وأن يَلْطُفَ بي وبمن أُحِبُّه ويُحبُّني فيه، ومَن أحسن إلينا وأنْ يُيسرَ لَنا أنواعَ الطاعات، وأن يَهْدِيَنا لها دائماً في ازديادٍ حتى الممات، وأنْ يجودَ علينا برضاهُ ومحبَّتِهِ ودوامِ طاعته والجمعِ بيننا في دار كرامته، وغير ذلك

(١) في «الأصل»: وأسماه. والصواب ما أثبتُّ.

من أنواع المَسَرَّاتِ، وأَنْ يَنْفَعَنا - أجمعينَ -. ومَنْ يَقْرأُ هذا الكتابَ وأن يجْزِلَ لنا الموهباتِ، وأن لا يَنْزِعَ مِنَّا ما وهبه لنا، ومَنَّ به علينا من الخيرات، وأن يُعيذنا من جميع المخالفات، إنه مُجيبُ الدعواتِ، جزيلُ العطياتِ، اعتصمتُ بالله توكلت على الله، ما شاءَ اللهُ لا قوة إلا بالله، لا حول ولا قوة إلا بالله وحسبيَ اللهُ ونعمَ الوكيل.

فصل

[رواة صحيح البخاري][1]

اعلم أنَّ صحيحَ البخاري رحمه الله تعالى متواترٌ عنه[2] من رواية الفَرَبْريِّ[3].

رُوِّينا[4] عن أبي عبد الله الفَرَبْري رحمه الله تعالى قال: سَمِعَ الصحيحَ من أبي عبد الله البخاري تسعون ألفَ رجلٍ فما بَقِيَ أحدٌ يرويه غيري[5].

ورواه عن الفَرَبْري خلائقُ منهم أبو محمد الحَمُّوِيُّ[6] وأبو زيد المَرْوزيُّ وأبو إسحاقَ المُسْتَمليُّ، وأبو سعيدٍ أحمدُ بن محمد، وأبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بن عبد العزيز الجُرجاني، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيْهَني، وأبو بكر إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاطب الكُشَاني، ومحمد بن أحمد بن مَتَّ ـ بفتح الميم وتشديد التاء المثناة فوق ـ وآخرون[7].

---

(١) ما بين المعقوفتين عناوين فرعية، أضفتها للإيضاح.

(٢) قال ابنُ رُشَيد في «إفادة النصيح..» (ص ١٩): ثم تواتر الكتاب من الفربري، بل زاد.. فتطوق به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه، فلزمت الحجَّة، ووضحت المحجَّة، والحمد لله.

(٣) سيترجمه المصنف فيما يأتي.

(٤) قال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة في «التعليقات الحافلة» (ص ١٨٤) ما نصه: «يجوز ضبطُ هذا الفعل بفتح الراء والواو، ويجوز ضبطه بضم الراء وكسر الواو المشدَّدة مبنياً للمجهول». قلت: ثم أطال الكلام على ذلك، بما يجدر مراجعته.

(٥) «تاريخ بغداد» (٢/٩).

(٦) في «الأصل»: الحموي، وهو تحريف، وسيأتي ضبط المصنف له إن شاءَ اللهُ.

(٧) سيترجم المصنفُ بعضَ هؤلاء فيما سيأتي.

ثم رواه عن كُلِّ واحد من هؤلاء جماعاتٌ، واشتهر في بلادنا عن أبي الوَقْتِ، عن الدَّاوُدِيِّ، عن الحَمُّوييِّ عن الفَرَبْري عن البخاريِّ و رُوِّيناه عن جماعةٍ من أصحاب أبي الوَقْتِ كما سنذكرُهُ إن شاءَ اللهُ تعالى.

فصل

في أحوال البخاري رحمه الله تعالى[1]

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة ـ بضم الميم على المشهور ويجوز كسرها في لغةٍ ـ بن بَرْدِزْبَه بموحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم باء موحدة ثم هاء[2]، هكذا قيده الأمير أبو نصر بن ماكولا[3] وقال: هو بالبخارية ومعناه بالعربية الزَّرَّاع[4].

رُوِّينا عن الخطيب الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي قال[5]: ابن بَرْدِزْبَه: مجوسيٌّ مات عليها، قال: وابنه المغيرة أسلم على يد يَمان البخاري الجُعْفي، والي بُخارى ويمان هذا هو أبو جَدِّ عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المُسنَدي[6] شيخ البخاري ويقال للبخاري: جعفي لأنه مولى يمان الجعفي ـ ولاء إسلام ـ.

واتفق العلماءُ على أن البخاريَّ رحمه الله وِلدَ بعد صلاة الجمعة بثلاثَ عشرة ليلةً خلت من شوال سنةَ أربع وتسعين ومئة.

وتُوفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر.

---

(١) ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٣٩١/١٢) وفيه مصادرها.
(٢) وكذا ضبطه المصنف أيضاً في «تهذيب الأسماء واللغات» (٦٧/١).
(٣) في «الإكمال» (٢٥٩/١).
(٤) ومثله في «وفيات الأعيان» (١٩٠/٤).
(٥) في «تاريخه» (٦/٢).
(٦) كذا ضبطه المصنف في «تهذيبه».

ودُفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخمسين ومئتين. ودفن بِخَرْتَنْكَ[1] قرية على فرسخين بسمرقندَ.

وَرُوِّينا من أوجه عن الحسن بن الحسين البَزَّاز - بِزَايَيْن -، قال: رأيت محمدَ ابن إسماعيلَ البخاريَّ نحيفَ الجسمِ لا بالطويل ولا بالقصير[2].

---

(١) انظر «معجم البلدان» (٣٥٦/٢) و «مراصد الاطلاع» (٤٠٧/١)، وضبطها ابنُ خلِّكان في «وفياته» (١٩١/٤) بالحروف.

(٢) أورده المصنف في «تهذيبه» (٦٨/١) وانظر «طبقات السبكي» (٢١٦/٢).

فصل
من أخبار الإمام البخاري

وهذه أحرفٌ مِن طُرَف أخْبَاره إشارات وهي عندي بالأسانيد المتصلة المشهورات.

قال البخاري رحمه الله تعالى: المادح والذام عندي سواء[1].

وقال: أرجو أن ألقى الله تعالى ولا يطالبني أني اغتبت أحداً[2].

وقال: ما اشتريت منذ ولدتُ من أحد بدرهم ولا بعت أحداً شيئاً، فسئل عن الكواغد[3] والحبر، فقال: كنت آمر إنساناً يشتري لي[4].

ورُوِّينا عن الفَرَبْرِيِّ رحمه الله تعالى قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ في النوم، فقال: أين تريد؟ قلت: محمد بن إسماعيل البخاري، فقال: أَقْرِئْهُ مني السلام[5].

ورُوِّينا عن الفَرَبري قال: رأيتُ أبا عبدِ الله محمد بن إسماعيل البخاريَّ رحمه الله في النوم خَلْفَ النبيِّ ﷺ والنبيُّ ﷺ يمشي، كُلَّما رَفع قدَمه وضع البخاريُّ قدَمه في ذلك الموضعِ[6].

وعن محمد بن حَمْدَويه قال: سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول:

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠) وفيه: الحامد..

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٦).

(٣) يعني الورق، فارسي معرّب، وانظر «تاج العروس» (٢/ ٤٨٦).

(٤) «هدي الساري» (٤٧٩).

(٥) «تهذيب الكمال» (١١٧٠).

(٦) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠).

أحْفَظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ ومئتي ألف حديث غير صحيح[1].

وروِّينا عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى قال: ما أَخْرَجَتْ خُراسانُ مثلَ أبي زُرْعَة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرقندي الدارِمي، والحسن بن شُجاع البَلخي[2].

وعن الحافظ أبي عليٍّ صالح بن محمد جَزَرَة، قال: ما رأيت خُراسانياً أفهمَ منه.

وقال: أعلمُهُم بالحديث البخاريُّ واحفظهم أبو زُرعة وهو أكثرُهُم حديثاً.

وعن محمد بنَ بشَّار قال: حُفَّاظ الدنيا أربعة أبو زُرْعة بالري، ومُسلم بن الحجَّاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى.

وعنه قال: ما قَدِمَ علينا مثلُ البخاريِّ.

وعنه أنه قال حين دخل البخاريُّ البصرةَ: دخل اليومَ سيِّدُ الفقهاء.

وعنه أنه حين قدم البخاريُّ البصرةَ قام إليه فأخذ بيده، وعانقه فقال: مرحباً بمن أَفتخِرُ به منذ سنين.

ورُوِّينا عن إسحاق بن أحمد بن خلف قال: سمعتُ البخاريَّ غير مرة يقول: ما تَصَاغَرْت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني، فَذُكِرَ لعليِّ بن المَديني قولُ البخاري هذا فقال: ذروا قولَه، هو ما رأى مثلَ نفسه.

ورُوِّينا عن محمد بن عبد الله بن نُمَير وأبي بكر بن أبي شَيْبَة قالا: ما رأينا مثلَ محمد بن إسماعيل.

ورُوِّينا عن عمروِ بن عليٍّ الفَلَّاسِ قال: حديثٌ لا يعرفه محمدُ بن إسماعيل

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥).

(٢) سائر الأخبار الآتية، رواها الخطيب في «تاريخه» (٢/ ١٠ - ٣٠) وأوردها الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤١٦ - ٤٥٣) فلتراجع.

لَيس بحديث[1].

ورُوِّينا عن عَبْـدان قال: ما رأيتُ شاباً أبصرَ من هذا، وأشار إلى البُخاريِّ.

ورُوِّينا عن عبد الله بن محمد المُسْنَدي بفتح النون قال: محمد بن إسماعيل إمامٌ، فمن لم يجعله إماماً فاتَّهِمْهُ.

ورُوِّينا عن الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمان الدارِمي قال: رأيتُ العلماءَ بالحَرَمينِ، والحجازِ، والشامِ، والعراقِ، فما رأيتُ فيهم أجمعَ مِن أبي عبد الله البخاريِّ.

ورُوِّينا عن أبي سهل محمود بن النَّضْر[2] قال: دخلتُ البصرةَ والشامَ والحجازَ والكوفةَ ورأيتُ علماءَها، وكلما جرى ذكرُ محمد بن إسماعيل فَضَّلوه على أنْفُسِهم.

وَرُوِّينا عن علي بن حجْر قال: أخْرَجَتْ خراسانُ ثلاثةً: أبا زُرعة بالرَّيِّ، ومحمدَ بن إسماعيل ببخارى، والدارميَّ بسمرقند، قال: ومحمدٌ عندي أعلمهم وأبصَرُهُم وأفقههم.

وَرُوِّينا عن أبي حامد الأَعْمَشيِّ[3] قال رأيتُ محمدَ بن إسماعيل البخاريَّ في الجنازة ومحمد بن يحيى - يعني الذُّهْليَّ - يسألهُ عن الأسماءِ والكُنى وعلل الحديث ويمرُّ فيها البخاريُّ مثل السَّهْمِ كأنَّه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وَرُوِّينا عن حاشِدٍ بالحاء المهملة والشين المعجمة بن إسماعيل قال: رأيتُ

---

(١) تمام القصة كما رواها الخطيب (٢/١٨) بسنده إلى محمد بن أبي حاتم الوراق، قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ذاكرني أصحابُ عمرو بنُ عليٍّ الفلَّاس بحديثٍ، فقلت: لا أعرفه، فَسُرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرو، فأخبروه، فقال: حديثٌ... إلخ..، وانظر «تهذيب الأسماء» (١/٦٩) و «تهذيب الكمال» (١١٧١).

(٢) في «الأصل» بالصاد المهملة، وهو تصحيف، وانظر «تبصير المنتبه» (٤/١٤١٧) و «سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٢٢).

(٣) تحرفت في «الأصل» إلى: الأعمش، وهو خطأ، إذ إنَّ نسبته «الأعمشي» لأنه كان يحفظ حديث سليمان بن مهران الأعمش، كما في «الأنساب» (١/٣١٤).

إسحاقَ بنَ راهويه جالساً على السرير، ومحمد بن إسماعيل معه، فأنكر عليه محمدُ بن إسماعيل شيئاً، فرجع إسحاقُ إلى قول محمد بن إسماعيل.

وقال إسحاق: يا مَعْشَر أصحاب الحديث: اكتبوا عن هذا الشابِّ، فإنه لو كان في زمن الحَسَن البَصْريِّ لاحتاج إليه الناسُ لمعرفته بالحديث وفِقْهِهِ.

ورُوِّينا عن أبي عمرٍ وأحمدَ بنِ نَصْرٍ الخَفَّاف قال: حدثني محمدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ التَّقِيُّ النَّقِيُّ العالمُ الذي لَمْ أَرَ مثله.

ورُوِّينا عن أبي عيسى التِّرْمذي قال: لم أَرَ بالعراقِ ولا بخراسان في معنى العِلَل والتاريخ ومعرفة الأسانيد اعلم من محمد بن إسماعيل.

ورُوِّينا عن عبدِ الله بن حماد الآمُليِّ[1] قال: وددت أني شعرةٌ في صَدْرِ محمد ابن إسماعيل.

ورُوِّينا عن محمد بن يعقوبَ الحافظِ عن أبيه قال: رأيتُ مسلمَ بن الحجَّاج بين يَدَيِ البخاريِّ يسأله سؤال الصَّبيِّ المُعَلِّمَ.

وروينا عن الإمام مسلم بن الحجاج أنه قال للبخاري: لا يُبغِضُك إلّا حاسدٌ، وأشهدُ أنه ليس في الدنيا مثلُك.

وذكر الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ في «تاريخ نيسابور»[2] بإسناده عن أحمد بن حَمْدون، قال: جاء مسلمُ بنُ الحَجَّاج إلى البخاريِّ فَقَبَّل بين عينيه وقال: دَعْني أُقَبِّلْ رجلك يا أستاذَ الأستاذينَ، وسيدَ المحدثين، ويا طبيب الحديثِ في عِلَله.

---

(١) تحرفت في «الأصل» إلى الأَيْلي، وهو تحريف، صوابه ما أثبتنا، كما في «الأنساب» (١/١٠٦)، والخبر في «سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٣٧).

(٢) فُقد هذا الكتاب الجليل، مع أن حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧ هـ) قد اطلع عليه كما يبدو من كلامه عليه في «كشف الظنون» (١/٣٠٨) وحُفظ لنا منه مختصر بالفارسية نشره الدكتور بهمن كريمي في طهران سنة (١٣٣٩ هـ) وانظر كلام الدكتور بشار عواد معروف في «الذهبي ومنهجه..» (ص ٢٣٥). حول «تاريخ نيسابور».

وَرُوِينا عن حاشِدِ بن إسماعيلَ قال: كان أهلُ المعرفة من أهل البَصْرِة يَعْدُونَ خَلْفَ البخاريِّ في طلب الحديث وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نَفْسِهِ ويجلسون في بعض الطريقِ، ويجتمعَ عليه ألوفٌ أكثرُهُمْ مِمَّنْ يُكْتَبُ عنه، وكان البخاريُّ إذ ذاك شابّاً لم يَخْرُجْ وَجْهُهُ[1].

وَرُوِّينا عن أبي بكر الأَعْيَنِ قال: كَتَبْنَا عن محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفِرْيابِيِّ وما في وجهه شعرةٌ.

وَرُوِّينا عن الحافظِ صالحِ بن محمد جَزَرة قال: كان البخاريُّ يجلس ببغدادَ، وكنت أستملي له، ويجتمعُ في مجلسه أكثرُ من عشرين ألفاً.

ورُوِّينا عن محمد بن يوسف بن عاصم قال: كان لمحمدِ بن إسماعيل ثلاثةُ مُسْتَملينَ، واجتمع في مجلسه زيادةٌ على عشرينَ ألفاً.

وَرُوِّينا عن إمام الأئمةِ محمد بن إسحاق بن خُزَيمة قال: ما رأيتُ تحت أديم السماءِ أعْلَمَ بحديث رسول الله ﷺ من مُحمد بن إسماعيلَ البُخاريِّ.

قال الحافظ أبو الفضلِ محمدُ بن طاهر المَقْدِسيُّ وحسبُك بإمامِ الأئمةِ ابنِ خزيمة يقولُ فيه هذا القولَ مع لُقِيِّهِ المشايخَ والأئمةَ شَرْقاً وغَرْباً.

قال أبو الفضل: ولا عَجَبَ، فإن المشايخَ قاطبةً أَجْمَعوا على قَدَمِهِ[2]، وَقَدَّموه على أنفسهم في عنفوان شبابه، وابنُ خزيمة رآه عند كِبَرِهِ وتَفَرُّدِهِ في هذا الشأن.

وروينا عن إبراهيم بن محمد بن سَلاَم[3] قال: إن الرُّتوت[4] من أصحاب

---

(١) أي: لم ينبت شعرُ وَجْهِهِ.

(٢) يعني رسوخ قدمه في السنَّة.

(٣) قال المصنف في «تهذيب الأسماء» (١/ ٧٠): بتخفيف اللام، على الأصح، وقيل: بتشديدها.

(٤) سيشرحها المصنفُ بَعْدُ.

الحديث مثل سعيد بن أبي مَرْيم المِصْري، وَنُعيم بن حَمّاد والحُمَيديّ[1] والحَجّاج بن مِنْهال، وإسماعيل بن أبي أُوَيس، والعَدَني[2]، والحسن الخَلَّال، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينةَ، ومحمد بن العلاء، والأَشَجّ، وإبراهيم ابن المنذر الحِزَامي[3]، وإبراهيم بن موسى الفَرَّاء، كُلُّهم كانوا يهابون محمدَ بن إسماعيل ويَقْضُونَ له على أنفُسِهم في النظر والمعرفة. قلت: الرُّتوتُ: الرُّؤساءُ، قاله ابنُ الأعرابيِّ وغيرُه[4].

وذَكَرَ الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابُوريُّ رحمه الله تعالى البُخاريَّ فقال: هو إمامُ أهلِ الحديث بلا خِلَافٍ بين أئمةِ النَّقْل.

واعلم أنَّ وَصْفَ البخاريِّ رضي اللهُ تعالى عنه بارتفاع المَحِلِّ والتَّقَدُّمِ في هذا العلم على الأماثل والأقران مُتفقٌ عليه فيما تأخَّر وتقدَّم من الأزمان، ويكفي في فَضْلِه أنَّ مُعْظَمَ مَنْ أثنى عليه ونَشَرَ مناقِبَهُ شُيوخُهُ الأعلامُ المُبرَّزونَ، والحذَّاقُ المُتقِنونَ.

فهذه أحرفٌ من عيون مناقبه وصفاته ودُرَرِ شمائله وحالاته أَشَرْتُ إليها إشاراتٍ لكونها مِنَ المعروفات المشهورات.

ومناقبه لا تُستقصى، لخروجها عن أن تُحصى و [هي][5] منقسمةٌ إلى حفظٍ ودرايةٍ، واجتهادٍ في التحصيل، ورواية، ونُسْكٍ، وإفادةٍ، وورعٍ، وزهادةٍ، وتحقيقٍ، وإتقانٍ، وتمكُّنٍ وعِرفانٍ، وأحوالٍ، وكراماتٍ [وغيرها][6] من أنواع المُكْرَمات. ويوضِحُ ذلك[7] ما أشرتُ إليه من أقوال أعلام أئمة المسلمين أولي

---

(١) سقطت من «الأصل» الواو، فاستدركتها من «التهذيب».
(٢) تصحف في «التهذيب» إلى العربي، وانظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢ / ٨٠) وغيره.
(٣) تصحف في «التهذيب» إلى: الخزامي، بالخاء المعجمة، وصوابه الحاء المهملة كما أثبتنا، وانظر «الأنساب» (١٢٨/٤).
(٤) انظر «تاج العروس» (٥٤٥/١).
(٥) زيادة من «التهذيب» (٧٦/١) فالكلامُ نفسُه هناك.
(٦) زيادة من «التهذيب» (١/ ٧٦).
(٧) في «الأصل»: لك ذلك، والأولى زائدة لا معنى لها.

الوَرَع والدين، والحفَّاظ والنقاد[1] المُتْقنينَ الذين لا يُجازفون في العبادات، بل يتأمَّلُونها ويُحَرِّرونها، ويحافِظون على صيانتها أشدَّ المحافظات، وأقوالُهم[2] بنحو ما ذكرتُه غيرُ مُنْحَصِرةٍ.

وفيما أشرت [إليه][3] أبلغُ كفايةٍ للمستبصر[4].

---

(١) في «الأصل»: النقاد، والزيادة من «التهذيب».

(٢) في «التهذيب»: وأقاويلهم، وهما بمعنى.

(٣) الزيادة من «التهذيب».

(٤) وزاد في «التهذيب»: «.. رضي اللهُ عنه وأرضاه...» وسيورده المصنف فيما بعد.

فصل
[شيوخه وتلاميذه]

في الإشارة إلى بعض شُيوخه، والآخذينَ عنه، والمُنتمين إليه، والمُستفيدين منه.

هذا بابٌ واسعٌ جداً، لا يمكن استقصاؤه، فأُنَبِّه على جماعةٍ من كل إقليمٍ، وبلدٍ، ليستدلَّ بذلك على اتِّساع رِحْلَتِهِ وكَثْرة روايته وعظيم عنايته.

فأما شيوخه:

فقال الحاكم أبو عبد الله في «تاريخ نيسابور»: مِمَّن سمع منه البخاريُّ رحمه الله تعالى:

بمكة: أبو الوليد أحمد بن محمد الأَزرقي، وعبد الله بن يزيد المُقْرىء وإسماعيل بن سالم الصايغ، وأبو بكر عبد الله بن الزُّبَيْر الحُمَيْدي[1]، وأقرانُهم.

وبالمدينة: إبراهيم بن المنذر الحِزَامي[2] ومُطَرِّف بن عبد الله، وإبراهيم بن حَمْزة، وأبو ثابت محمد بن عُبَيد الله، وعبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسي، ويحيى بن قَزْعة وأقرانُهم.

---

(١) في «الأصل»: الزبيري الحُميدي، والصواب ما أثبتُّ.
(٢) تصحف في «تهذيب الأسماء» (١/ ٧١ - ٧٣) إلى: الخزامي، بالمعجمة.

قال: ومِمَّن سمع منه بالشام: محمدُ بن يوسف الفِرْيابي، وأبو النَّضْر[1] إسحاق بن إبراهيم، وآدم بن أبي إياس، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وحَيْوَة[2] ابن شُريح، وخالد بن خَلِيٍّ[3] قاضي حمص، وخَطَّاب بن عثمان، وسليمان بن عبد الرحمن، وأبو المغيرة عبد القدوس وأقرانهم.

وممن سمع منه ببُخارى: محمد بن سَلَام[4] البِيْكَنْدي، ومحمد بن يوسف، وعبد الله بن محمد المُسِندي، وهارون بن الأشعث وأقرانهم.

وممن سمع منه بِمَرْوَ علي بن الحسن بن شقيق، وعبدان بن عثمان، ومحمد بن مُقاتل، وعبدة بن الحكم، ومحمد بن يحيى الصائغ، وحِبَّان بن موسى وأقرانهم.

وممن سمع منه من أهل بَلْخَ: مكي بن إبراهيم، ويحيى بن بشر، ومحمد بن أَبان، والحسن بن شُجاع[5]، ويحيى بن موسى، وقتيبة بن سعيد وأقرانهم، وقد أكثر بها.

وممن سمع منهم من أهل هَراةَ: أحمد بن أبي الوليد الحنفي. وممن سمع منهم من أهل نيسابورَ يحيى بنُ يحيى التَّمِيميُّ، وبشر بن الحكم، وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظلي[6]، ومحمد بن رَافع، وأحمد بن حفص، ومحمد بن يحيى الذُّهْلي، وأقرانهم.

وممن سمع منهم من أهل الرَّيِّ: إبراهيم بن موسى وممن سمع منهم من

---

(١) في «الأصل»: أبو النصر، بالمهملة، وفي «التهذيب»: أبو نصر، بالمهملة أيضاً، والصواب: أبو النضر، : بالمعجمة، كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٩) وغيره.

(٢) تحرفت في «الأصل» إلى: حياة.

(٣) بوزن عَليّ، كما ضبطها الحافظُ في «التقريب» (١/ ٢١٢).

(٤) بتخفيف اللام، كذا ضبطها الذهبيٍّ في «المشتبه» (١/ ٣٧٨)، ورجح ذلك المصنفُ في «تهذيبه» (١/ ٧٠) كما تقدم تعليقاً.

(٥) تحرف في «التهذيب» إلى: نجاع.

(٦) هو ابن راهويه.

أهل بغداد محمد بن عيسى الطَّبَّاع، ومحمد بن سابق[1]، وسُرَيج بن النعمان، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن الأسود، وإسماعيل بن الخليل، وأبو مسلم عبد الرحمن بن أبي يونس المُسْتَملي وأقرانهم.

وممن سمع منهم من أهل واسط: حسَّان بن حسَّان، وصفوان بن عيسى، وبَدَل بن المُحَبَّر[2]، وحَرَمي بن حَفْص، وعثمان بن مُسلم، ومحمد بن عَرْعَرة، وسُليمان بن حرب، وأبو حُذَيفةَ النَّهْدي، وأبو الوليد الطَّيالِسي، وعارِم، ومحمد بن سِنَان وأقرانهم.

وممن سمع منهم بالكوفة: عُبَيد[3] الله بن موسى، وأبو نُعَيم، وأحمد بن يعقوب، وإسماعيل بن أَبَان، والحسن بن الرَّبيع، وخالد بن مَخْلَد، وسعد بن حفص، وطَلْق بن غَنَّام بالمعجمة، وعمر بن حفص، وفَرْوة بن أبي المَغْراء، وقَبيصة بن عقبة، وأبو غسان، وأقرانهم.

وممن سمع منهم بمصر: عثمان بن صالح، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله ابن صالح، وأحمد بن صالح، وأحمد بن شَبيب، وأَصْبَغ بن الفَرَج[4]، وسعيد ابن عيسى، وسعيد بن كثير بن عُفَير، ويحيى بن عبد الله بن بُكَير، وأقرانهم.

وممن سمع منهم بالجزيرة: أحمد بن عبد الملك الحَرَّاني، وأحمد بن بريد[5] الحَرَّاني، وعمرو بن خلف وإسماعيل بن عبد الله الرَّقِّي، وأقرانهم.

قال الحاكم: فقد دخل[6] البُخاري رحمه الله تعالى إلى هذه البلاد المذكورة

---

(١) في «التهذيب»: سائق، وهو تصحيف.

(٢) تحرفت في «التهذيب» إلى: المحرب، وضبطها المصنفُ بالحروف، وانظر «الإكمال» (٧/٢٠٩).

(٣) في «التهذيب»: عبد الله، تحريف.

(٤) في «الأصل»: وأصبع بن الفرح، بالعين والحاء المهملتين، وهو تصحيف، صوابه ما أثبته.

(٥) في «الأصل»: يريد، بموحدة فراء، ثم الياء آخر الحروف، وهو تصحيف، صوابه ما أثبته، كما في «تهذيب» المصنف، و «تقريب» الحافظ.

(٦) في «التهذيب»: رحل!!

في طلب العلم وأقام في كل مدينة منها على مشايخها.

قال[1]: وإنما سميتُ من كل ناحية من المُتقدِّمين، ليستدلَّ على عالي إسناده وبالله التوفيق.

ورُوِّينا عن الخطيب رحمه الله تعالى [قال]:[2] رحل البخاريُّ رحمه الله تعالى إلى مُحَدِّثي الأمصار وكتب بخراسانَ، والجبال، ومُدنِ العراق كلِّها وبالحجاز[3]، والشام، ومصر، وورد بغدادَ دفعاتٍ.

وَرُوِّينا من جهات عن جَعفر بن محمد القطَّان قال: سمعتُ البخاريَّ رحمه الله تعالى يقول: كتبتُ عن ألفِ ثقة من العلماءِ وزيادة وليس عندي حديثٌ لا أذكر إسناده[4].

وأما الآخِذون عن البخاري رحمه الله تعالى فأكثرُ مِنْ أَنْ يُحصروا وأَشهرُ من أن يُذكروا.

وقد قَدَّمنا عن الفَـرَبْري قال: سمع الصحيحَ من البخاريِّ تسعون ألفَ رجلٍ.

وقد رَوى عنه خلائقُ غيرُ ذلك.

وقد قَدَّمنا أنه كان يحضر مجلسَه أكثرُ من عشرين ألفاً يأخذون عنه.

ومِمَّن روى عنه من الأَعلام الإمامُ أبو الحُسَين مُسلم بن الحَجَّاج بن مسلم صاحب «الصحيح»، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ التِرمذيّ، وأبو عبد

---

(١) هو الحاكم.

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في «التهذيب» وغيره، والكلمة في «تاريخ بغداد» (٢/٤).

(٣) سقطت الواو من «الأصل».

(٤) «طبقات الحنابلة» (١/٢٧٥) و «تهذيب الكمال» (١١٧٠).

الرحمن أحمد بن شُعَيب النَّسائي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرَّازِيَّان[1]، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحَرْبي الإمام، وصالح بن محمد جَزَرة، وأبو بكر ابن خُزَيمة، ويحيى بن محد بن صَاعِد، ومحمد بن عبد الله مُطَيَّن.

وكلُّ هؤلاء أئمةٌ، حفاظٌ، أعلامٌ، وآخرونَ من الحفاظ وغيرهم.

قال الخطيب[2]: آخِرُ من حَدّث عن البخاريِّ ببغدادَ الحُسَينُ بنُ إسماعيلَ المَحَامِليُّ[3].

---

(١) في «الأصل»: الـرازيـاني، وهو تحريف.

(٢) في «تاريخه» (٢/ ٥).

(٣) المتوفى سنة (٣٣٠)، له «الأمالي المحامِليَّات» يقوم بدراستها، وتحقيقها، وتخريج أحاديثها أخونا الأستاذ الشيخ إبراهيم القيسي، لتكون أطروحته للدكتوراة في جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض، يسَّر الله إتمامها.

فصل
[معرفة صحيحه]

في بيان اسم «صحيح» البخاريِّ، وتعريف محلِّه، وسبب تصنيفه وكيفية جمعه وتأليفه.

أما اسمه فقد سَمَّاه مؤلفُه أبو عبد الله البخاريُّ رحمه الله تعالى ورضي عنه «الجامع المسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه».

وأما محله فقال العُلَماء: هو أول كتاب صُنِّفَ في الحديث الصَّحيح المُجَرَّد[1].

واتفق العلماءُ على أنَّ أصحَّ الكتبِ المصنفة صحيحا البخاريِّ ومسلمٍ.

واتفق الجمهورُ على أنَّ صحيح البخاري أصحهُما صحيحاً وأكثرهما فوائدَ.

وقال الحافظُ أبو عليٍّ النيسابوريُّ شيخُ الحاكم أبي عبد الله: «صحيح مسلمٍ أصح».

ووافقه بعضُ علماءِ المغرب[2]، وأُنكر ذلك عليهم[3].

والصوابُ ترجيحُ صحيح البخاريِّ على مسلم[4] [وقد قَرَّر الإمام الحافظ أبو

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص ١٤) لابن الصلاح.

(٢) لعله يعني بذلك أبا محمد بن حزم، ومسلم بن قاسم القرْطبي، وانظر «هدي الساري» (١٢-١٣).

(٣) انظر مقدمة «شرح مسلم» (١/ ١٤-١٥) للمصنف.

(٤) راجع «فتح المغيث» (١/ ٢٧ - ٣٠) و «تدريب الراوي» (١/ ٩١ - ٩٦) و «المنهل الروي» (١/ ١٨٨-١٢٠).

بكر الإسماعيليُّ في كتابه «المدخل» ترجيحَ صحيح البخاريِّ على صحيح مسلم][1] وذكــر دلائلَه.

وَرُوِّينا عن الإمام أبي عبد الرحمن النَّسَائيِّ رحمه الله تعالى قال: ما في هذه الكتب أجودُ من كتاب البخاريِّ[2].

قلت: ومِنْ أَخصِّ ما يُرَجَّحُ به اتفاقُ العلماءِ أن البخاريَّ أجلُّ من مسلم وأصدقُ بمعرفةِ الحديثِ، ودقائقِه فقد[3] انتخب عِلْمَه، ولَخَّصَ ما ارتضاه في هذا الكتاب، وسنأتي على دلائل هذا إن شاءَ اللهُ تعالى.

ولا حاجة إلى الإطالة فيه بعد الاتفاق على ترجيح الكتابين.

واعلم أنَّ الأمةَ اجتمعت[4] على صحة هذين الكتابين[5]، ومعنى هذا أنه يجب العمل بأحاديثهما وإنما يُفيد الظنَّ، لا ما تواتر منها فيُفيدُ العلم[6].

وقد ذهب قومٌ من أهل الحديث إلى أنها كلَّها تفيد العلمَ القطعي، والجمهورُ والمُحقِّقونَ، واللهُ أعلمْ وأما سببُ تصنيفِه، وكيفيةُ تأليفِهِ، فعن إبراهيم بن مَعْقِل[7] النَّسَفي قال: قال أبو عبد الله البُخاري رحمه الله: كنا عند إسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ رحمه الله فقال لنا بعضُ أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً في الصحيح لسنن رسول الله ﷺ، فوقع ذلك في قلبي وأخذتُ في

---

(١) سقطت من «الأصل» واستدركها من «تهذيب» المصنف.

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/٩).

(٣) في «الأصل»: وقد، وما أثبتناه أَجْوَدُ.

(٤) في «التهذيب»: أجمعت، وهو أكثر مناسبة لما هنا.

(٥) يعني بالجملة، وانظر ما يأتي من كلام المصنف رحمه الله وتعليقنا عليه.

(٦) انظر كلام العلامة ابن القيِّم رحمه الله في «الصواعق المرسلة» (٣٥٥ ـ ٤٣٧ ـ مختصرة) فإنه قيم.

(٧) تصحف في «الأصل» إلى: مغفل، والصواب ما أثبتنا كما في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (٤٩٣/١٣).

جَمْعِ هذا الكتاب[1].

ورَوُيِّنا من جهاتٍ عن البُخاريِّ رحمه الله تعالى قال: صَنَّفْتُ كتاب «الصحيحِ» لستَّ عَشْرةَ سنة، خَرَّجْتُه من ستمائة ألف حديث وجعلتُه حُجَّةً بيني وبين الله عز وجل[2].

ورُوِّينا عنه قال: رأيتُ النبيَّ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المنام كأني واقفٌ بين يديه وبيدي مروحةٌ أَذُبُّ عنه فسألتُ بعضَ المُعَبِّرين، فقالوا: أنت تذُبُّ عنه الكَذِبَ فهو الذي حَمَلني على إخراج الصحيحِ[3].

ورَوُيِّنا عنه قال: ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صَحَّ وتركتُ من الصحاح لِحَال الطُّول[4].

ورُوِّينا عن الفَرَبْري قال: قال البخاريُّ رحمه الله تعالى: ما وضعتُ في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين[5].

ورُوِّينا عن عبدِ القُدُّوس بن هَمَّام قال: سمعتُ عِدَّةً من المشايخ يقولون: حَوَّل البخاريُّ تراجَم جامعِهِ بين قبر النبيِّ صلى الله عليه تعالى وسلم ومنبره، وكان يُصلي لكل ترجمة ركعتين[6].

وقد قدَّمت عن الفَرَبْرِيِّ أنه قال: سمع الصحيحَ من البخاريِّ تسعون ألفاً.

وبَلَغَنا عن الإمام الفقيه الصالح الزاهد أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٩) و «تهذيب الكمال» (١١٦٩) و «طبقات السبكي» (٢/ ٢٢١).

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٦) و «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٠) و «مقدمة الفتح» (٤٩٠).

(٣) «تهذيب» المصنف (١/ ٧٤) و «هدي الساري» (ص ٧).

(٤) أي: كي لا يطول الكتاب، كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ٩) و «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٥) و «تهذيب الكمال» (١١٦٩) و «المنهل الروي» (١/ ١٢٣)، وتحرفت في «تهذيب» المصنف (١/ ٧٤) إلى: طحال الطول!!

(٥) «تاريخ بغداد» (٢/ ٩) و «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٠).

(٦) «تهذيب الكمال» (١١٦٩) و «سير النبلاء» (١٢/ ٤٠٤).

بن محمد المَرْوَزِيِّ رحمه الله تعالى قال: رأيتُ النبي ﷺ في المنام فقال لي: إن أُمتي تدرس الفِقْهَ ولا تدرسُ كتابي! قلت: وما كتابُك يا رسول الله ﷺ؟ قال: «جامع» محمد بن إسماعيل البُخاريِّ. أو كما قال[1].

وقال الحاكمُ أبو عبد الله في «تاريخ نيسابور»: حدثنا أبو عمرو إسماعيل حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أقمتُ بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنِّف وأحِجُّ في كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة، قال: وأنا أرجو أن الله تعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنَّفات[2].

قال أبو عمرو: قال أبو عبد الله: فلقد بارك الله تعالى فيها.

وروينا عن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي في الجزء الذي صنَّفه في «جواب متعنِّت البخاري»[3] رحمه الله تعالى قال: صَنَّف البخاريُّ «صحيحه» ببخارى، قال: وقيل: صنَّفه بمكةَ.

ثم روى بإسناده عن عُمَرَ بن محمد بن يحيى قال: سمعت أبا عبد الله البخاريَّ يقول: صنفتُ كتاب الجامع في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثاً إلا بعد ما استَخَرْتُ الله تعالى وصلَّيت ركعتين وتيقَّنْتُ صحته[4].

قال المَقْدِسيُّ: والقولُ الأوَّلُ عندي أصَحُّ.

قلتُ: الجمعُ بين هذا كلِّه ممكنٌ، بل مُتعيِّنٌ، فإنّا قد قَدَّمنا عنه أنه صنَّفه في ستَّ عَشْرَةَ سنة، فكان يصنِّف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى والله

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٣٨).

(٢) «تهذيب» المصنف (١/٧٤) و «هدي الساري» (٤٨٩).

(٣) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٦٠٨).

(٤) انظر «الحِطة..» (٢٠٢) وتعليقي عليه.

أعلم[1].

ورُوِّينا عن بكر بن مُنير قال: بعث الأمير خالد بن أحمد الذُّهْلي والي بُخارى إلى محمد بن إسماعيل أنِ احملْ إليَّ كتابَ «الجامع» و «التاريخ»[2] وغيرهما لأسْمَعَ منك فقال البخاري لرسوله: أنا لا أذلُّ العلمَ ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كان لك إلى شيءٍ منه حاجةٌ فَاحْضُرْني في مسجدي أو في داري[3].

وفي رواية عن غير ابن منير[4] قال: وأرسَلَهُ أن يعقد مجلساً لأولاده لا يُحضِرُه غيرَهم، فامتنع وقال: لا يسَعُني أن أُخُصَّ بالسماع قوماً دون قوم[5].

---

(١) وانظر جواب الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٤٨٩).

(٢) يعني «التاريخ الكبير» المطبوع في الهند بثمانية مجلدات.

(٣) «تارخ بغداد» (٢/٣٣) و «طبقات السبكي» (٢/٢٣٢).

(٤) هو أبو بكر بن أبي عمرو الحافظ.

(٥) «تاريخ بغداد» (٢/٣٣، ٣٤) و «تهذيب الكمال» (١١٧٢).

فصل
[عدد أحاديث الصحيح]

جملةُ ما في «صحيح» البخاري من الأحاديث المسنَدة سبعةُ آلافٍ ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكرَّرة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

وقد[1] رأيتُ أنْ أذكرَها مفصلةً لتكونَ كالفِهْرِستِ[2] لأبواب الكتابِ، وتُسَهِّل * معرفة مظانِّ أحاديثه على الطلَّاب.

ورُوِّينا[3] بإسنادنا الصحيح عن الحَمُّوييِّ[4] رحمه الله تعالى قال: عَدَدُ احاديث صحيح البخاري رحمه الله تعالى:[5]

---

(١) قال المصنف في «تهذيبه» (١/٧٥): «وقد ذكرتها مفصلةً مختصرةً في أول شرح «صحيح» البخاري».

(٢) يعني جملة العد للكتب، وانظر «فهرس الفهارس» (١/٦٩ - ٧٠) للكتاني، فقد فصَّل القول في شرحه.

(*) في «الأصل»: ويسهل، وما أثبته من «هدي الساري» (ص ٤٦٥).

(٣) عن كتاب «جواب المتعنِّت» المتقدم ذِكره، كما في «هدي الساري» (٤٦٥)، وللحموي جزء مفرد عدَّ فيه أبواب «الصحيح» كما في «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٩٣) وأشار الذهبي إلى نقل المصنف.

(٤) في «الأصل»: الحَمَوي، وهو تصحيف.

(٥) قال الحافظ في «هدي الساري» (ص ٤) عند ذكر طريقة تصنيفه: «العاشر: في سياق فهرسة كتابه المذكور باباً باباً، وعدة ما في كل باب من الحديث، ومنه تظهر عدة أحاديثه بالمكرر، أوردته تَبَعاً لشيخ الإسلام أبي زكريا النووي رضي الله عنه، تبركاً به، ثم أضفتُ إليه مناسبة ذلك مما استفدته من شيخ الإسلام أبي حفص البلقيني رضي الله عنه..».

قلت: ثم ذكر ذلك مفصلاً في (ص ٤٦٥) واستدرك بعض استدراكات، وسأثبتها كلها دون=

بدء الوحي (٥)[1] الإيمان (٥٠)[2] العلم (٧٥) الوضوء (١٠٩)[3] غسل الجنابة (٤٣)[4] الحيض (٣٧) التيمم (١٥) فرض الصلاة (٢) الصلاة في الثياب (٣٩)[5] القبلة (١٣) المساجد (٧٦) سترة المصلي (٣٠)[6] مواقيت الصلاة (٧٥)[7]. الأذان (٢٨)[8] فضل صلاة الجماعة وإقامتها (٤٠)[9] الإمامة (٤٠) إقامة الصفوف (١٨)[10] افتتاح الصلاة (٢٨) القراءة (٣٠)[11] الركوع والسجود والتشهُّد (٥٢) انقضاء الصلاة (١٧)[12] اجتناب أكل الثُّوْم (٥)[13] صلاة النساء والصبيان (١٥)[14] الجمعة (٦٥) صلاة الخوف (٦) صلاة العيدين (٤٠) الوتر (١٥) الاستسقاء (٣٥)[15] الكسوف (٢٥) سجود القرآن (١٤) القَصْر (٣٦)

= العزو إليه إلا لماماً، وعدا الاستدراك الأول لما فيه من فائدة لطيفة، فاقتضى التنبيه.

(١) قال الحافظ في «الهدي» (٤٦٥): «بل هي سبعة. . . وإنما أوردتُ هذا القدر ليتبين منه أن كثيراً من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام مَن يتقدمهم، مقلدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرَّر، بل يتبعونه تحسيناً للظن به. . .) ثم ذكر كلاماً جميلاً جداً ينبغي مراجعته، ثم قال: «وها أنا أسوق ما ذَكَر، وأتعقبه بالتحرير إن شاء اللهُ تعالى. .».

(٢) بل هم أحد وخمسون.

(٣) بل مئة وخمسة عشر.

(٤) بل سبعة وأربعون.

(٥) بل أحد [في «الهدي»: إحدى] وأربعون.

(٦) واثنان.

(٧) بل ثمانون.

(٨) بل ثلاثة وثلاثون.

(٩) واثنان.

(١٠) بل أربعة عشر فقط.

(١١) بل سبعة وعشرون.

(١٢) بل أربعة عشر.

(١٣) بل أربعة فقط.

(١٤) بل فيه أحد وعشرون حديثاً.

(١٥) بل أحد وثلاثون.

الاستخارة (٨) التحريض على قيام الليل (٤١)[١] النوافل (١٨)[٢] الصلاة بمسجد مكة (١٩) العمل في الصلاة (٢٦) السهو (١٤)[٣] الجنائز (١٥٤) الزكاة (١١٣) صدقة الفطر (١٠) الحج (٢٤٠) العمرة (٤٢)[٤] الإحصار (٤٠)[٥] جزاء الصيد (٤٠)[٦] الإحرام وتوابعه (٣٢) فضل المدينة (٢٤) الصوم (٦٦)[٧] ليلة القدر (١٠) قيام رمضان (٦) الاعتكاف (٢٠)[٨] البيوع (١٩١) السَّلَم (١٩) الشُّفعة (٣) الإجارة (٢٤) الحَوَالة (٣٠) الكفالة (٨) الوكالة (١٧) المزارعة والشرب (٢٩)[٩] الاستقراض وأداء الديون (٢٥) الأشخاص (١٣) الملازمة (٢)[١٠] اللُّقَطَة (١٥) المظالم والغصب (٤١)[١١] الشركة (٢٣)[١٢] الرهن (٨)[١٣] العتق (٣٤) المكاتبة (٦)[١٤] الهبة (٦٩) الشهادات (٥٨)[١٥] الصلح (٢٢)[١٦]

---

(١) قال الحافظ: «لم أر الاستخارة في هذا المكان، بل هنا باب التهجد، ثم إن مجموع ذلك أربعون حديثاً لا غير».

(٢) في «الهدي»: «التطوع: ثمانية عشر. قلت: بل خمسة عشر..».

(٣) بل خمسة عشر.

(٤) في «الأصل»: (٣٢)، والتصحيح: من «الهدي» فقد ذكرها كتابة، وليس رقماً، والأول يصعب تحريفه.

(٥) قال الحافظ: «لا واللهِ، بل ستة عشر فقط»!!

(٦) بل ستة عشر أيضاً.

(٧) في «الأصل»: (٣٦)، والتصحيح من «الهدي»، وانظر التعليق السابق رقم (١).

(٨) قال الحافظ: «لم يحرر الصوم ولم يتقنه... ففاته من العد أربعة وسبعون حديثاً. وهذا في غاية التفريط»!!

(٩) قال الحافظ: «كذا رأيت في غيره (!) ما نسخه، وهو غلط، والصواب ثلاثة أحاديث».

(١٠) بل المزارعة فقط ثلاثون حديثاً، والشرب هو الذي عدده، تسعة وعشرون.

(١١) جمع في «الهدي» الثلاثة الأخيرة جميعاً، وعددها أربعون.
بل خمسة وأربعون.

(١٢) في «الأصل»: (٧٣)، والتصحيح من «الهدي». وانظر ما تقدم تعليقاً برقم (١ و ٤).

(١٣) في «الأصل»: (٩)، والتصحيح من «الهدي»، وانظر التعليق السابق.

(١٤) بل خمسة.

(١٥) بل ستة وخمسون.

(١٦) بل عشرون فقط.

الشروط (٢٤) الوصايا والوقف (٤١) الجهاد والسير (٢٥٥) بقية الجهاد (٤٢) فرض الخُمس (٥٨)[1] الجزية والموادعة (٦٣)[2] بدء الخلق (٢٠٢) الأنبياء والمغازي (٤٢٨) جزء آخر بعد المغازي (١٠٨)[3] التفسير (٥٤٠)[4] فضائل القرآن (٨١) النكاح والطلاق (٢٤٤)[5] النفقات (٢٢) الأطعمة (٧٠)[6] الحقيقة (١١)[7] الصيد والذبائح وغيره (٩٠)[8] والأضاحي (٣٠)[9] الأشربة (٦٥) الطب (٧٩) اللباس (١٢٠) المرضى (٤١) اللباس (١٠٠)[10] الأدب (٢٥٦) الاستئذان (٧٧) الدعوات (٧٦) ومن الدعوات (٣٠) الرقاق (١٠٠) الحوض (١٦) الجنة والنار (٥٧) القدر (٢٨) الأَيْمان والنذور (٣١)[11] كفارة اليمين (١٥)[12] الفرائض (٤٥)[13] الحدود (٣٠)[14] المحاربون (٥٢) الدِّيَّات (٥٤) استتابة

---

(١) قال الحافظ: «من قوله: كتاب الجهاد، إلى قوله: فرض الخمس، عدة أحاديثه: مئتان وأربعة وتسعون حديثاً فقط، وأما فرض الخمس فهو ثلاثة وستون حديثاً».

(٢) بل ثمانية وعشرون حديثاً فقط.

(٣) وقع في «الأصل»: ١٣٨، والتصحيح من «الهدي»، واستدرك الحافظ هنا استدراكاً طويلاً بدأه بقوله: «لم يقع في هذا الفصل تحرير، فأما. . .» فذكر عدد الأحاديث من أوائل «بدء الخلق» إلى هنا، فصار مجموعها (١١٤٥) حديثاً، علماً أنَّ عدة ما ذكره المصنف (٧٣٨) حديثاً فقط، ثم قال الحافظ أخيراً: «فانظر إلى هذا التفاوت العظيم بين ما ذكر هذا الرجلُ واتبعوه عليه، وبين ما حررته من الأصل»!! وهو استدراك نفيس.

(٤) بل هو أربع مئة وخمسة وستون حديثاً.

(٥) حرر عدةَ ذلك الحافظ، فالمجموع (٧٣٨) حديثاً.

(٦) الصواب تسعون. (٧) بل تسعة أحاديث.

(٨) بل الجميع ستة وستون حديثاً

(٩) في «الأصل»: الذبائح والأضاحي، والأولى تكرار، فقد أوردها قَبْلُ، ثم وردت على الصواب في «الهدي».

(١٠) انظر تعليق الحافظ في «الهدي» (٤٦٧).

(١١) قال الحافظ: «. . . وقد حررته فزاد على ذلك أربعة أحاديث».

(١٢) إنما هو أحد وثمانون. (١٣) بل ثمانية عشر حديثاً.

(١٤) ستة وأربعون. (١٥) بل اثنان وثلاثون.

المرتدين (٢٠) الإكراه (١٣)[1] ترك الحِيَل (٢٣)[2] التعبير (٦٠)[3] الفتن (٨٠)[4] الأَحكام (٨٢) التمنِّي (٢٢)[5] إجازة خبر الواحد (١٩)[6] الاعتصام (٩٦)[7] التوحيد وعظمة الرب سبحانه وتعالى وغير ذلك إلى آخر الكتاب (١٩٠)[8].

هذا عدُّ الحَمويِّ[9].

وقد رُوِّيناه[10] عن الحافظ أبي الفضل محمد بن الطاهر المقدسي بإسناده عن الحَمُّوييِّ[11] أيضاً هكذا.

وهذا فضلٌ يغتبط به أهلُ العنايةِ واللهُ أعلم.

---

(١) بل اثنا عشر حديثاً.

(٢) بل ثمانية وعشرون.

(٣) وثلاثة.

(٤) وحديثان.

(٥) بل عشرون.

(٦) بل اثنان وعشرون.

(٧) بل ثمانية وتسعون.

(٨) في «الأصل» (١٧٠) وفي «الهدي»: مئة وتسعون حديثاً.

(٩) في «الأصل»: الحموي، وقال الحافظ في «الهدي» (٤٦٨) بعد إيراد ما تقدم عنه، ما نصه: «فجمع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثاً، فقد ذكره على ما ذكروه مئة حديث واثنان وعشرون حديثاً، على أنني لا أدعي العصمة ولا السلامة من السهو، ولكن هذا جهد من لا جهد له. والله الموفق»، قلت: وعدة المطبوع بين أيدينا، بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي هي (٧٥٦٣) حديثاً، والله تعالى أعلم.

(١٠) من كتاب «جواب المتعنت» كما تقدم تعليقاً.

(١١) في «الأصل»: الحموي.

فصل
[أسرار التكرار]

في بيان فائدة إعادة البخاري رحمه الله تعالى له في الأبواب وتكريره بعضها في مواضع كثيرة من الكتاب:

اعلم أنَّ البخاريَّ رحمه الله تعالى كانت له الغاية المَرْضِيَّةُ من التمكن في أنواع العلوم ودقائق[1] الحديث واستنباط اللطائف منه، فلا يكاد أحدٌ يُقارِبُه فيها، وقد قدَّمنا عن أعلامِ الحديث العلماءِ من شُيوخه وغيرِهم ما يدلُّك على هذا.

وإذا نظرتَ في كتابه جزمتَ بذلك بلا شكٍّ.

ثم ليس مقصودُه بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير المُتُون، بل مرادُه الاستنباطُ منها والاستدلالُ لأبوابٍ أرادها من الأُصول، والفروع، والزهد، والآداب، والأَمثال، وغيرِها من الفنون.

ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأَبواب عن إسناد الحديثِ واقتصر على قوله فيه: «فلانٌ الصحابيُّ عن النبي ﷺ»، أو: «فيه حديثُ فلانٍ» ونحو ذلك، وقد يذكُرُ متنَ الحديثِ بغير إسنادٍ.

وقد يحذِفُ من أول الإسناد واحداً فأكثر، وهذان النوعان يسمَّيَان تعليقاً كما سأذكره إن شاء الله تعالى.

---

(١) في«الإصل»: وما دقائق، وهي زائدة.

وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج بالمسألة التي ترجمها واستغنى [بها][1] عن ذكر الحديث، أو عن إسناده، ومتنه، وأشار إليه لكونه معلوماً، وقد يكون مِمَّا تقدَّمَ وربما تقدَّم قريباً. وذكر في تراجم الأَبواب آياتٍ كثيرةً من القرآن العزيز، وربما اقتصر في بعض الأَبواب عليها ولا يَذْكر معها شيئاً أصلاً.

وذكر أَيضاً في تراجم الأَبواب أشياءَ كثيرةً جداً من فتاوى الصحابةِ والتابعينَ فَمَنْ بَعْدَهم، وهذا يُصَرِّحُ لك بما ذكرناه.

وإذا عرفت أنَّ مقصوده ما ذكرناه، فلا حِجْر في إعادةِ الحديث في مواضعَ كثيرةٍ لائقةً به.

وقد أطبق العلماءُ مِنَ الفقهاءِ وغيرِهم على مثل هذا فيحتجُّون بالحديث الوارد في أبواب كثيرة مختلفة.

• رُوِّينا عن الحافظ أبي الفضل المقدِسي قال[2]: كان البخاريُّ رحمه الله تعالى يذكر الحديثَ في مواضعَ يستخرِجَ منه بحُسن استنباطه، وغَزارة فقهه، معنىً يقتضيه البابُ[3]، وقلَّما يُوردُ حديثاً في موضعين بإسنادٍ واحد، ولفظٍ واحدٍ، بل يورِدُه ثانياً من طريقِ صحابيٍّ آخرَ أو تابعيٍّ أو غيره ليقوِّيَ الحديثَ بكثرة طُرُقه، أو مختلِف لفظه، أو تختلف الروايةُ في وصله أو زيادة راوٍ في الإسناد، أو نقصه، أو يكون في الإسنادِ الأولِ مدلسٌ أو غيرهُ لم يذكر لفظَ السماع فيعيدُه بطريق فيه التصريح بالسماع[4]، أو غير ذلك والله أعلم[5].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في «جواب المتعنت» كما في «الهدي» (ص ١٥).

(٣) وللحافظ ابن حجر كلامٌ مانعٌ حول هذا في «هدي الساري» (١٥ - ١٦) فليراجع.

(٤) على ما عُرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.

(٥) وله رحمة الله كتاب «الجمع بين رجال الصحيح» ترجم منه للرواة الذين سيذكرهم فيما يأتي، وقد طبع الكتاب في الهند سنة (١٣٢٣ هـ) ثم صُور حديثاً في بيروت.

فصل
[طبقات مشايخه]

رُوِّينا عن أبي الفضل المَقْدسي[1] قال: الذين حدَّث عنهم البخاريُّ في «صحيحه» خمسُ طبقاتٍ: الأولى: لم يقع حديثهم إلا كما وقع من طريقه إليهم، منهم: محمد بن عبد الله الأنصاري، حدث عنه عن حميد عن أنس.

ومنهم: مَكِّيّ بن إبراهيم، وأبو عاصم النبيل، حدث عنهما عن يزيد بن أبي عُبَيد عن سلَمَةَ بن الأَكْوَعِ.

ومنهم: عُبَيد الله بن موسى، حدث عنه عن معروف عن أبي الطُّفَيل[1] عن علي، وحدث عنه عن هشام بن عروة وإسماعيل بن أبي خالد، وهما تابعيان.

ومنهم أبو نُعَيم حدث عنه عن الأعمش، والأعمشُ تابعيٌّ. ومنهم علي بن عَيَّاش، حدث عنه عن جَرير[2] عن عثمان عن عبد الله بن بُسْر الصحابي.

فهؤلاء وأشباهُهُم: الطبقةُ الأولى، فكأنَّ البخاريَّ سمع مالكاً، والثوريَّ، وشعبةَ، وغيرهم، فإنهم حدثوا عن هؤلاء وعن طبقتهم.

الطبقةُ الثانيةُ من مشايخه: قومٌ حدَّثوا عن أئمةٍ حدثوا عن التابعينَ، وهم شيوخُه الذين روى عنهم عن ابن جُرَيج، ومالك، وابن أبي ذئب، وابن[3]

---

(١) في «الأصل»: عن معروف عن علي بن أبي الطفيل عن علي، والصواب ما أثبتنا، إذ لا معنى لتكرارها، وانظر «الجمع بين رجال الصَّحيحين» (١/٣٧٨) و «سير أعلام النبلاء» (٩/٥٥٤).

(٢) في «الأصل»: جرير، وهو تصحيف، صوابه ما أثبتُّ كما في «الإكمال» (٢/٨٥).

(٣) في «الأصل»: وأبي، وهو تحريف.

عُيَيْنة، بالحجاز، وشعيب، والأوزاعي[1]، وطبقتهما بالشام، والثوريُّ، وشُعبةُ، وحمادُ، وأبو[2] عَوَانة، وهَمَّامٌ بالعراق والليثُ، ويعقوبُ بنُ عبدِ الرحمنِ بمصرَ، وفي هذه الطبقةِ كَثْرةٌ.

الثالثةُ: قومٌ حَدَّثوا عن قومٍ أدرك زمانَهم وأَمكنه لُقِيُّهُمْ لكنْ لم يسمعهم كيزيدَ بنِ هارونَ وعبد الرَّزَّاق.

الرابعةُ: قومٌ في طبقته حَدَّث عنهم عن مشايخه، كأبي حاتم ومحمد بن إدريسَ الرَّازِيِّ، حدثَ عنه في «صحيحه» ولم يُبَيِّنْه[3] عن يحيى بن صالح.

الخامسة: قومٌ حدث عنهم، وهم أصغرُ منه في الإسناد والسن والوفاة والمعرفة، منهم عبد الله بن حَمَّاد الآمُلِيُّ[4]، وحُسَين القَبَّاني، وغيرهما.

فهذا تفصيل طبقاتهم مختصراً، نَبَّهْتُ عليه لئلَّا يظنَّ مَنْ لا معرفةَ له إذا حدَّثَ البخاريُّ عن مَكِّيٍّ، عن يزيدَ بن أبي عُبيد، عن سَلَمَة، ثم حَدَّث في موضعٍ آخرَ عن قُتَيْبة، عن بكر بن مُضَر، عن عمرو بن الحارث، عن بُكَير بن عبد الله بن الأَشَجِّ، عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة رضي الله تعالى عنه أن الإسناد الأول سقط منه شيءٌ[5] وعلى هذا سائرُ الأحاديث.

وكان البُخَاريُّ رحمه الله تعالى يُحَدِّثُ بالحديثِ في موضعٍ نازلًا وفي موضع عـاليـاً[6].

فقد حدث في مواضع كثيرة جداً عن رجل عن مالك، وحدث في مـواضـع عن

---

(١) سقطت الواو من «الأول» فأوهم أنهما واحد!! وانظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (١ / ٢١٠).

(٢) في «الأصل»: وأبي، والصواب ما أثبتنا.

(٣) في «الأصل»: كأبي حاتم ومحمد، فأوهم أنهما اثنان!! وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٢٤٧).

(٤) في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢ / ٥٦٢): «ومحمد: غير منسوبٍ يقال: إنه أبو حاتم الرازي عند البخاري».

(٥) تحرفت في «الأصل»: إلى: الأيلي، والصواب ما أثبتُّ.

(٦) وهي فائدة عزيزة للغاية.

عبد الله بن محمد المُسْنِدي عن مُعاوية بن عمر وعن إسحاقَ الفَـزَاريّ عن مالك وحدَّث في مواضعَ عن رجل عن شُعبة، وحدث في مواضع ثلاثة عن شعبة، منها: حديثه عن حماد بن حُمَيد، عن عُبَيد الله بن معاذ، عن أبيه عن شعبة، وحدث في مواضعَ عن رجل عن الثوريِّ، وحدث في مواضعَ[1] عن ثلاثةٍ عنه، فحدَّث عن أحمد بن عمر، عن أبي النَّضْر، عن عُبيد الله الأَشْجَعيِّ، عن الثوريِّ.

وأَعْجَبُ من هذا كُلِّه أنَّ عبد الله بن المُبَارك رحمه الله تعالى أصغرُ من مالكٍ وسفيانَ وشعُبةَ ومتأخرُ الوفاةِ، وَحَدّث البخاريُّ عن جماعةٍ من أصحابه عنه، وتأخَّرت وفاتُهم، ثم حَدَّثَ عن سعيد بن مروان، عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمَة، عن أبي صالح سَلْمَوَيْهِ، عن عبد الله بن المُبَارك، فَقِسْ على هذا أمثالَهُ.

وقد حَدَّث البخاريُّ عن قوم خارَج «الصحيح» وحدث عن رجل عنهم في «الصحيح»، منهم أحمد بن منيع وداود بن رُشَيْدٍ.

وحدَّث عن قوم في «الصَّحيح» وحّدث عن آخرين عنهم، منهم: أبو نُعَيم، وأبو عاصم، والأنصاري، وأحمد بن صالح، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وفيهم كثرةٌ.

فإذا رَأَيْتَ مثلَ هذا فَأَصْلُهُ ما ذكرنا.

وقد رُوِّينا عنه قال: لا يكون المحدِّث محدِّثاً كاملاً حتى يكتبَ عَمَّن هو فوقَه وعمَّن هو مثله وعمَّن هو دونه[2].

وروينا هذا الكلام أيضاً عن وكيع[3].

هذا آخر كلام المقدسي رحمه الله تعالى.

---

(١) في «الأصل»: موضع.

(٢) «هدي الساري» (٤٧٩).

(٣)«الباعث الحثيث» (١٥٨) و «تدريب الراوي» (٢/ ١٤٧).

فصل
[ذِكْرُ مدحِه الأكبر]

قد ذكرتُ مِمَّا يتعلقُ بالإمام أبي عبد الله البُخاري «وصحيحه» ما يستدلُّ به على عَظيم محلِّها وكبير قدرها، وها أنا أختِمُ أحوالَه بـأَمدَحَ ما وُصِفَ به إنسانٌ[1].

رُوِّينا عن محمد بن أبي حاتم وَرَّاق البُخاري[2] قال: كان البخـاريُّ إذا كنت معه في سفر جَمَعنا بيتٌ إلا في القَيْظ[3] أحياناً، فكنت أراه يقوم في ليلةٍ خَمْسَ عشرةَ مرة إلى عشرينَ مرة، في كل مرة يأخذ القدَّاحة فَيُوري[4] ناراً بيده، ويُسرج، ثم يُخرِّج أحاديث يُعَلِّم، عليها، ثم يضع رأسه، وكان يُصلّي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، ورأيته استلقى على قفاه يوماً ونحن بِفَرَبْر في تصنيف كتابِ التفسير، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث فقلتُ له: يا أبا عبدِالله سمعتُك تقول: «**ما أَثْبَتُّ[5] شيئاً بغيرِ علم قَطُّ منذ عَقِلتُ**» فأيُّ علمٍ في هذا الاستلقاء؟، فقال: أتعَبْنا أنفُسَنا في هذا اليوم، وهذا ثغرٌ خشيتُ أنْ يَحْدُثَ حَدَثٌ مِن أمر العَدُوِّ، فأحببتُ أن أستريحَ وآخذَ أُهْبَةَ ذلك، فإنْ عافَصَنا[6] العدُّو كان بنا حِراكٌ.

---

(١) في كتابه «شمائل البخاري»، وهو جزءٌ ضخمٌ جمعه كما قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٩٢/١٢).

(٢) صميم الصيف.

(٣) وأوردها هذا كلَّه المصنفُ أيضاً في «تهذيبه» (٧٥/١).

(٤) يُشعل.

(٥) في «الأصل» و «التهذيب»: أتيت، وما اخترته أحسن، وهو موافق لما في «سير أعلام النبلاء» (٤٤٤/٢)، وغيره.

(٦) أي: فاجَأنا، وأخذنا على غرة منَّا.

قلتُ: هذه الحكايةُ وإنِ اشتملَتْ على نفائس، فمقصودي التنبيهُ على قوله: «ما أَثْبَتُّ[1] شيئاً بغير علم».

رضي الله تعالى عنه وأرضاهُ وجَمَعَ بيننا وبينه في دار كرامته مع من اصطفاه وجزاه عني وعن سائر المسلمين أبلغ الجزاء وحباه أكمل الحَبَاء.

(١) وهو قولٌ عظيمٌ يجب على المسلمين جميعاً. وخاصة طلبة العلم، والدعاة إلى الله تعالى أن يعرفوه جيداً، ويطبقوه على أنفسهم، فتُحلُّ لهم إشكالاتٌ موهومة كثيرة!!!

فصل

[رواة صحيحه عنه]

في التنبيه على أسماء الرواة الذين بيننا وبين البخاريِّ.

قد قدَّمنا أنِّي أرويه[1] عن جماعة عن أبي الوَقْت عن الداوُديِّ عن الحَمُّويي[2] عن الفَرَبْريِّ عن البُخاري.

فأما الفَربري فهو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بِشْر[3].

منسوب إلى فَرَبْر:[4] قريةٌ من قرى بُخارى وهي بكسر الفاء وفتح الراء وإسكان الباء الموحَّدة. ويُقال: بفتح الفاء أيضاً.

وممن ذكر الوجهين في الفاء: القاضي ابو الفضلِ عيَاض بن موسى[5]، وأبو

---

(١) وإني كذلك أرويه ـ بفضل الله تعالى ـ من طرق كثيرة ـ إجازةً ـ عن أستاذنا الشيخ أبي الفيض محمد ياسين الفاداني المكي في أثباته «العقد الفريد من جواهر الأسانيد» (٢ ـ ٤) و «أسانيد الكتب الحديثة السبعة» (٧ ـ ١١)، وعن أستاذنا الشيخ أبي محمد بديع الدين الراشدي السندي في ثبته «منجد المستجيز لرواية السنة والكتاب العزيز» (١٠ ـ ١١) وعن أستاذنا الشيخ أبي الطيِّب محمد عطاء الله حنيف الفوجياني من طريق الشاه ولي الله الدهلوي في «إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه» (٢١ ـ ٣٠) و (٥٩ ـ ٦٥) فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(٢) في «الأصل»: الحموي.

(٣) ترجمته في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٠) و «الوافي بالوفيات» (٥/ ٢٤٥) و «شذرات الذهب» (٢/ ٢٨٦).

(٤) «معجم البُلدان» (٤/ ٢٤٦).

(٥) في «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ١٦٩).

إسحاق بن قُرْقُول صاحب «مطالع الأَنوار»[1] وأبو بكر الحازِمي.

قال الحازمي: والفتح أشهر. ولم يذكر ابن ماكولا[2] غيره.

والوجهان في النسب لهما في القرية[3].

رُوِّينا عن الأمام أبي نصر أحمد بن محمد الكَلَاباذيِّ قال: كان سماعُ الفَرَبْريِّ من البُخاري - يعني صحيحَه - مرتين: مرة بفَرَبر سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئتين ثم مرة ببُخارى سنة ثنتين وخمسين ومئتين وتوفي الفربري لعشر بقين[4] من شوال سنة عشرين وثلاث مئة.[5] قال أبو بكر السَّمْعاني في «أَماليه»[6] ولِدَ الفَرَبْريُّ سنة إحدى وثلاثين ومئتين. قال: وكان ثقةً ودعاً[7].

وقد سمع الفَرَبُريُّ مِنْ قُتَيبة ابن سَعيد[8]، وعلي بن خَشْرم، فشارك البخاريَّ ومسلماً في الرواية عنهما.

وأما الحَمُّوييُّ[9] فهو بفتح الحاء المهملة وضم الميم المشددة.

---

(١) يوجد مخطوطاً في شستر بتيي (٣٥٦١)، ومنه جزءان مخطوطان في خزانة القرويين، ودار الكتب المصرية، ومنه الجزء الثاني في خزانة الرباط (٣٦٦ - كتاني).

(٢) في «الإكمال» (٧/ ٨٤).

(٣) يعني فَرَبْر - بالفتح - وفِرَبْر - بالكسر، والله تعالى أعلم، وقال ابنُ رُشَيد في «إفادة النصيح» (١٠ - ١٤) بعد أن ذكر الخلاف في ضبطها: «والأعدل في هذا أن يُقال: هي بالفتح عجمية، وبالكسر معربة»، وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٢ -١٣) و «الأنساب» (٩/ ٢٦٠).

(٤) في «الأصل»: بقيت.

(٥) انظر «الأنساب» (٩/ ٢٦٠ - ٢٦١).

(٦) وهي مئة وأربعون مجلساً، في غاية الحسن والفوائد، كما قال السبكي في «طبقاته» (٤/ ١٨٦)، وقال ابنه في «الأنساب» (٧/ ١٤٠ - ١٤١): مَن طالعها عَرَف أن أحداً لم يسبقه إليها.

(٧) يعني أبا بكر السمعاني، وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١١).

(٨) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٠ - ١١): وقد أخطأ من زعم أنه سمع من قتيبة بن سعيد، فما رآه، وقد ولد [الفربري] في سنة إحدى وثلاثين ومئتين، ومات قتيبة في بلدٍ آخر سنة أربعين، وانظر «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٦٤).

(٩) «الأنساب» (٤/ ٢٣٠) و «إفادة النصيح» (٢٩).

وهو أبو محمد، عبدُ الله بن أحمد بن حَمُّويَه السَّرَخْسي نزيلُ بُوشَنْج[1] وهَرَاة.

رحل إلى ما وراء النَّهر.

وكان سماعُه صحيح البخاري من الفَرَبْري بفَرَبْر سنة ست عشرة وثلاث مئة [2].

قال الحافظ أبو ذَرٍّ: وكان الحَمُّوييُّ[3] ثقةً، توفي في ذي الحجة لليلتين بقيتا من سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة[4].

وأمَّا الدَّاوُديُّ:[5] وهو أبو الحَسَن، عبد الرحمن بن محمد بن المُظَفَّر بن محمد بن داود بن أحمد بن مُعاذ بن سهل بن الحكم الداوُدي البُوشَنْجيُّ.

وبوشنج[6] بلدة بنواحي هراة.

كان سماعه صحيح البخاري من الحَمُّوييِّ في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة[7].

قال أبو سعد[8] السمعاني[9]: كان الداودي وجه مشايخ خراسان وله قدم راسخة في التقوى.

قال:[10] وحُكي أنه بقي أربعين سنة لا يأكل اللحمَ وقت نَهْب التُّرْكمان، وكان

---

(١) «إفادة النصيح» (٣٣).
(٢) في «الأصل»: الحموي، تحريف.
(٣) «إفادة النصيح» (٣٤، ٣٥).
(٤) «الأنساب» (٥/٢٦٣)، نسبة إلى جده.
(٥) ويقال: فوشِخ، انظر «معجم البلدان» (١/٥٠٨) و (٤/٢٨٠).
(٦) في «الأصل»: الحموي.
(٧) «إفادة النصيح» (١٢٧).
(٨) تحرفت في «الأصل» إلى سعيد.
(٩) في «الأنساب» (٥/٢٦٣).
(١٠) الظاهر أنه يريد السمعاني، وليس في «الأنساب»، وهو في «إفادة النصيح» (١٢٦).

يأكل السمك، فحُكي[1] له أَنَّ بعض الأُمراء أكل على حافة الموضع[2] الذي يُصاد له منه السمكُ، ونُفضت[3] سفرته، وما فضل منه في النهر[4] فما أكل السمك بعد ذلك.

وُلد رحمه اللهِ تعالى في شهر ربيعٍ الآخِرِ سنةَ أربعٍ وسبعين وثلاث مئة.

تُوفيَ بِبُوشَنْج في شوَّال سنةَ سبعٍ وستَين وأربع مئة رحمه الله تعالى.

وأما أبو الوَقْت[5]، فهو عبدُ الأَوَّل بن عيسى بن شُعَيب بن إبراهيم بن إسحاق السِّجْزي الهَرَوي الصُّوفي.

قال السَّمْعانيُّ[6]: سمعتُ أن والده سماه محمداً فَسَمَّاه الإمامُ عبدُ الله الأنصاريُّ عبدَ الأوَّل وكناه بأبي الوقت، وقال: الصوفيُّ ابنُ وَقْتِهِ[7].

قال السَّمْعانيُّ: قال لي أبو الوقت: وُلِدْتُ في ذي القَعْدَة سنة ثمانٍ وخمسين وأربع مئة بهراة، وتوفي ليلة الأحد سادس ذي القَعْدة سنة ثلاثٍ وخمسين وخمس مئة.

قال غيرُه: دُفن بالشُّونِيزية[8] من مقابر بغداد.

وكان مستقيمَ الرأيِ حسنَ الذِّهن.

وكان سماعُه صحيح البخاري سنة خمس وستين وأربع مئة وهو في السنة

---

(١) تحرفت في «الإفادة» إلى: يحكى.

(٢) من النهر، كما في «الإفادة».

(٣) تحرفت في «الأصل» إلى: ونغضت.

(٤) أي: قذف ما بقي من السمك في النهر، كما جاء واضحاً في «شذرات الذهب» (٣/٣٢٧).

(٥) «إفادة التصحيح» (١١٩ ـ ١٢٤) و «المنتظم» (١٠/١٨٢) و «مرآة الجنان» (٣/٣٠٤) و «الشذرات» (٤/١٦٦).

(٦) انظر «التحبير في المعجم الكبير» (١/٦١١).

(٧) تصحفت في «الأصل» إلى: ابن وفية، والتصحيح من «الإفادة» وغيره.

(٨) هي مقبرة في الجانب الغربي من بغداد، كما في «معجم البلدان» (٣/٣٧٤).

السابعة من عمره وسمع منه الأئمة والحفاظُ[1].

وأمَّا الزَّبِيديُّ:[2] فهو بفتح الزَّاي، منسوبٌ إلى زَبيد[3] بلدة معروفة باليمن.

وهو أبو عبد الله الحسين بن أبي بكر المبارك بن محمد بن يحيى[4].

وورد دمشق وأسمع بها صحيحَ البخاريِّ وغيرَه، وألْحقَ الأحفادَ بالأجدادِ.

توفي في الرابع والعشرين من صَفَر سنة إحدى وثلاثين وست مئة رحمه الله تعالى.

وأما شيوخُناالذين سمعناهم عن الزَّبيدي فمنهم: الإمام، العلامة، ذو الفنون من أنواع العلوم والمعارف، وصاحب الشمائل المَرْضِيَّة، والمحاسن السِنيَّه واللطائف، أبو محمد عبد الرحمن بن الشيخ الصالح الإمام المُجْمَع على جلالته وصلاحه أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد قُدَامة المَقْدسي الحَنْبَلي[5]، وهو إمام الحنابلة في عصرنا بدمشق وسائر نواحي الشام، ذو الوَجَاهة والقَبول عند الخَواصِّ والعَوَامِّ، سمعتُه يقولُ: مولدي في الخامس والعشرين من المحرَّم سنة سبع وتسعين وخمس مئة.

بارك الله للمسلمين في حياته[6] ورفع في الفِرْدوس دَرَجاتِه، وجَمَع بينناوبينه في دار كرامته، بفضله ورحمته.

---

(١) «إفادة النصيح» (١١٩ - ١٢٠).

(٢) «الأنساب» (٦/٢٤٧).

(٣) «معجم البلدان« (٣/١٣١).

(٤) ترجمته في «التكملة لوفيات النَّقَلة» (٣/٣٦١).

(٥) ترجمته في «فوات الوفيات» (٢/٢٩١) و «النجوم الزاهرة» (٧/٣٥٨) و «شذرات الذهب» (٥/٣٧٦).

(٦) توفي رحمه الله سنة اثنين وثمانين وست مئة،كما في مصادر ترجمته.

فصل
[مَنْ تُكُلِّم فيه]

قال جمهورُ العلماء لا يثبت الجرح إلا مفسَّراً مبيَّنَ السبب، لئلَّا يَجْرَح بما يتوهمه جارحاً وليس جارحاً[1]، وفي الصَّحيحين جماعةٌ قليلةٌ جَرَحَهُم بعضُ المُتَقدِّمين وهو محمولٌ على أنه لم يثبت جرحهم بشرطه[2].

---

(١) «التقييد والإيضاح» (١٤٠) و «الكفاية» (١٧٨) و «قاعدة في الجرح والتعديل» (٢٤) و «تدريب الراوي» (١/٣٠٥).

(٢) وقد أورد الحافظ ابنُ حجرٍ في «هدي الساري» (٣٨٤ - ٤٥٠) أسماء مَن طُعن فيه من رجال البخاري، وردَّ عليه، وفعل مثلَه المصنف في أثناءِ شرحه لـ «صحيح مسلم».

فصل
[الانتقادات]

قد استدرك الدَّارَقُطْنيُّ[1] على البُخاريِّ ومسلمٍ أحاديثَ وطَعَن في بعضها.

وذلك الطعنُ الذي ذكره فاسدٌ مبنيٌّ على قواعدَ لبعضِ المحدثين ضعيفةٍ جداً مخالفةٍ لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم ولقواعد الأدلة فلا تغتر بذلك[2].

---

(١) في كتاب «الإلزامات والتتبع»، وقد حققه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، وهو مطبوع في مصر، سنة ١٣٩٨ ، وللدكتور ربيع بن هادي كتاب «بين الإمامين مسلم والدارقطني» طبع في الهند سنة ١٤٠٢ هـ.

(٢) أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفصل الثامن من «هدي الساري» (٣٤٦) وهو الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره، والجواب عليها، أورد كلمة المصنف هذه، ثم قال: «وسيظهر من سياقها [يعني الأحاديث] والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك، وقوله في «شرح مسلم»: وقد أُجيب عن ذلك أو أكثره [٢٧ ـ المقدمة] هو الصواب، فإنَّ منها ما الجواب عنه غير منتهض كما سيأتي...».

فصل
[من مصطلحات المُحدِّثين]

المرفوعُ من الحديث: هو ما أُضيف إلى رسول الله ﷺ خاصةً قولاً أو فعلاً أو تقريراً.

والمَوْقوفُ: هو ما أُضيفَ إلى صحابيٍّ كذلك.

والمقطوع هو ما أُضِيف إلى تابعي أو مَنْ دونه كذلك.

والمنقطع ما لم يتصل سنده على أي وجه كان انقطاعه، فإن سقط منه رجلان فأكثر سُمي أيضاً مُعْضَلاً ـ بفتح الضاد.

وأما المُرْسَل: فمذهبُ الفقهاءِ وجماعةٍ من المحدثين أنه ما انقطع سنده كالمنقطع[1].

وقال جماعةٌ من المحدثين أو أكثرهم: لا يسمى مُرْسَلاً إلا ما أَخبر فيه التابعيُّ عن النبي ﷺ.

وشَرَطَ بعضهم أن يكون تابِعياً كبيراً.

ثم مذهبُ الشافعيِّ والمُحَدِّثين أنَّ المُرْسلَ لَا يُحْتَجُّ به وقال مالكٌ وأبو حنيفة، وأحمد، وأكثر الفقهاءِ: يُحْتَجُّ به.

ومذهبُ الشافعيِّ أنه إذا انْضَمَّ إلى المرسل ما يعضُدُه احتُجَّ به، وبَانَ بذلكَ

---

(١) انظر تفصيل هذه المسألة وما يليها مع الأدلة، في: «محاسن الاصطلاح» (١٣٠) «التبصرة والتذكرة» (١/١٤٤) «تدريب الراوي» (١/١٩٥) «فتح المغيث» (١/١٢٨). وللحافظ العلائي كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» وهو مطبوعٌ في بغداد، بتحقيق الفاضل حمدي عبد المجيد السلفي.

صِحَّتُه، وذلك بأن يُروى مسنَداً أو مرسلاً مِن جهة أُخرى، أو يَعْمَلُ بهِ بعضُ الصَّحابة رضوان الله عليهم أو أكثر العلماء سواءٌ عنده في هذا مرسلُ سعيدِ بن المسيّب وغيره.

وقال بعض أصحابه: مرسل سُعيد حُجَّةٌ مطلقاً لأنها فُتِّشَتْ فَوُجِدَتْ مسندةً، وليس كما قال وقد ثَبَتُّ ذلك في «الإرشاد في علوم الحديث»[1].

هذا في غير مُرْسَل الصحابي[2]، أما مرسلُه وهو روايتُهُ ما لم يُدْرِكْهُ أو يحضره كقول عائشةَ رضي الله تعالى عنها: «كان أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا[3]» فمذهبُ الشافعيِّ والجماهيرِ أنه حجةٌ.

وقال الأستاذُ أبو إسحاقَ الإسْفَرايينيُّ[4] ليس بحجة إلا أَنْ يقوَل: لا أروي إلاّ عن صحابيٍّ لأنه قد يروي عن تابعيٍّ.

والصوابُ الأولُ، لأنَّ روايتَه غالباً عن النبيِّ ﷺ أو عن صحابيٍّ آخرَ، فإذا روى عن تابعيٍّ على النُّدور ـ بَيَّنَهُ.

---

(١) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ٧٠)، هو الأصل الذي اختصر منه المصنف كتابه الشهير «التقريب»، ولا أعلمُ بوجود نسخة خطية من «الإرشاد».

(٢) في «الأصل»: المرسل الصحابي، وما أثبتُّ أحسنُ، والله تعالى أعلم.

(٣) رواه البخاري، (٣) و (٣٣٩٢) و (٤٩٥٣) و (٤٩٥٥) و (٤٩٥٦) و (٤٩٥٧) و (٦٩٨٢) ومسلم (١٦٠) والترمذي (٣٦٣٦).

(٤) في «الأصل»: الإسفراييني، وانظر «الأنساب» (١ / ٢٣٥).

فصل
[تعارض الوصل والإرسال]

إذا روى بعضُ الثقاتِ الحديثَ متصلاً، وبعضُهم مُرْسَلاً، أو بعضُهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً، أو وصَله هو، أو رَفَعه في وقتٍ وأَرسَلَهُ أو وقعه في وقت، فالصحيحُ الذي عليه الفقهاءُ وأهلُ الأصولِ ومحققو المُحَدِّثين أنه يُحكم بالوصل والرفع، لأنَّه زيادةُ ثقةٍ.

وقيل: يُحكم بالإرسال والوقف[1].

ونقل الخطيبُ هذا[2] عن أكثرِ المحدثينَ

وقيل: يؤخذ برواية الأحفظ، وقيل: الأكثر.

---

(١) انظر «علوم الحديث» (٧٩) لابن الصلاح.

(٢) في «الكفاية» (٤١١).

فصل
[زيادة الثقة]

زيادةُ الثقةِ مقبولةٌ عند الجمهور من الطوائف.

وقيل: لا تُقبل

وقيل: تُقبل من غير مَنْ رواه ناقِصَاً ولا تُقبل منه للتهمة وهو ضعيف[1].

---

(١) انظر «شرح علل الترمذي» (٣٠٧) و«فتح المغيث» (١ / ١٦٦) و«توضيح الأفكار» (١ / ٣٣٩).

فصل
[المرفوع حكماً]

إذا قالَ الصحابيُّ: أُمرِنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو: مِنْ السُّنَّة كذا أو: أُمر بلالٌ أن يَشْفَع الأَذانَ[1] ونحو ذلك، فكلُّه مرفوعٌ على الصحيح الذي عليه جمهورُ العلماءِ من الطوائفِ سواءٌ قال ذلك في حياةِ رسولِ الله ﷺ أو بعدَه وقيل: موقوفٌ[2].

وإذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي: يرفعهُ أو يُنْميه، أو يبلُغ به أو رِوايةً، فمرفوعٌ بالاتفاقِ.

وإذا قال التابعيُّ: من السنة كذا فالأَصَحُّ أَنَّه موقوفٌ. وقال بعضُ أصحابنا: مرفوعٌ مُرْسلٌ وإذا قال الصحابيُّ: كُنَّا نقول أو نفعل كذا، أو كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو: لا يَرون بأساً بكذا إن لم يُضِفْه بحياة رسول الله ﷺ أو عهده ونحو ذلك فموقوف وإنْ أَضافه فقال: كنا، أو: كانوا يفعلون في حياة رسول الله ﷺ أو عهده، أو: هو فينا، أو: بين أَظْهُرِنا فمرفوعٌ على الصحيحِ، وقيل: موقوفٌ، وقيل: إنْ كانَ أمراً يظهَرُ غالباً فمرفوعٌ وإلاّ فموقوفٌ، وقيل: مرفوعٌ مُطْلقاً.

وهذا ظاهرُ كلامِ كثير من[3] المحدِّثينَ والفُقَهاءِ، وهو قويٌّ، فإنَّه ظاهرٌ، وأمَّا

---

(1) رواه البخاري (٦٠٦) ومسلم (٣٧٨) وأبو داود (٥٠٨) والترمذي (١٩٣) والنسائي (٢/٣) عن أنس بن مالك.

(2) انظر «المنخول» (٢٧٨).

(3) تكررت «من» في «الأصل» وليس بشيء!!

قولُ التابعيِّ : كانوا يقولون ويفعلون، فلا يدلُّ على رفعٍ ، ولا على فعلِ جميعِ الأُمة، فلا حُجَّةَ فيه بلا خلافٍ إلاّ أَنْ يُصَحِّحَ بنقله عن أهل الإجماع.

وفي ثُبوت الإجماع بخبر الواحد خلافٌ، ذهب الأكثرونَ إلى أنه لا يثبُتُ به والله أعلم[1].

---

(1) انظر «الأحكام» (٥٠٦/٤) لابن حزم، و «الأحكام» (١٩٦/١) للآمدي، و «المستصفى» (١٧٣/١) للغزالي.

فصل
[العنعنة بين الإمامين]

الإسناد المعنعن وهو فلان عن فلان.

قيل: إنه مرسل ومنقطع، والصحيحُ الذي عليه العَمَلُ وقالَه الجماهيرُ مِن أهل الحديثِ والفقهِ والأُصولِ أنه مُتَّصِلٌ بشرطِ أَنْ لا يكونَ المُعَنْعِنُ مُدَلِّساً، وبشرط إمكانِ لقاءِ بعضِهم بعضاً.

وفي اشتراطِ ثُبُوتِ اللِّقاءِ وغيرِه خلافٌ، قيل: لا يشترط بل يكفي الإمكان، وهو مذهب مُسلم بن الحجاج ادَّعى في مقدمة «صحيحه»[1] الإجماع عليه.

ومنهم مَنْ شَرَطَ ثُبُوتَ اللِّقاءِ وهو مذهبُ عليٍّ بنِ المَديني والبُخاري وأبي بكر الصَّيْرفي الشافعي، والمُحقِّقين، وهو الأَصحُّ[2].

ومنهم مَنْ شَرَطَ طولَ صحبتِه لَه.

ومنهم مَنْ شَرَط معرفتَه بالرُّواةِ عنه.

وإذا قال حَدَّثنا الزهري، أنَّ ابنَ المسيِّب حَدَّث بكذا، أو: قال ابنُ المسيِّب كذا، ونحوه، فقال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ والحافظُ أبو بكر

---

(١) (١/ ٣٠) طبع محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) وقد صنف الإمام ابن رُشَيد الفِهري كتاباً سماه «السَّنن الأَبْين والمورد الأَمْعَن في المَحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» طبع في تونس، فانظر (ص ٢١ ـ فما فوق) منه، فإنه مفيد للغاية.

البَرْدِيجيُّ: لا يلتحق ذلك بـ «عن»، بل هو منقطعٌ حتى يتبينَ السماعُ.

وقال الجُمهور: هو كـ «عن»، محمولُ على السماعِ بالشرط المتقدمِ.

كذا نَقَلَهُ الحافظُ أبو عُمَرَ بن عبد البرِّ[1].

---

(١) في «التمهيد» (١/ ١٥ - ١٦) طبع المغرب.

فصل
[أقسام التدليس]

التدليسُ قسمانِ:

أحدهما: أن يرويَ عَمَّن عاصره ما لم يسمعهُ مُوهِماً سماعَه، قائلاً: قال فلانٌ أو: عن فلان، ونحوه، وربما لم يُسقط شيخَه، وأَسْقَطَ غيرَه صغيراً أو ضعيفاً تحسيناً للحديث!!

وهذا القسمُ مذمومٌ جداً ذمَّه الجمهورُ، ولا يُغْتَرُّ بجلالة مَنْ تعاطاه من كبار العلماءِ فقد كان لبعضهم فيه عذرٌ سَنُنَبِّه عليه إن شاءَ اللهُ تعالى.

ثم قال قومٌ: مَنْ عُرف به صار مجروحاً، فلا تُقْبَلُ روايتهُ وإنْ بَيَّنَ السَّمَاعَ، والصحيحُ الذي عليه الجمهورُ التفصيلُ: فما رواه بلفظٍ مُحْتَمَل لم يُبيِّن فيه السماعَ، كعن، وقال، فمرسلٌ، وما بَيَّنَهُ فيه كسمعتُ، وحَدَّثنا، وأخبرنا، فمقبولٌ مُحْتَجٌّ به، وفي «الصحيحين» وغيرِهما مِنْ هذا الضَّرْبِ كثيرٌ جداً، كقتادةَ والأَعمشِ والسُّفيانَيْنِ وهُشَيْمٍ وغيرِهم.

وهذا الحكم جارٍ فيمن ثَبَتَ أنه دَلَّسَ مرةً واحدةً. وما كان في «الصحيحين» وشِبْهِهِمَا من الكُتُب المعتمدة التي التزم مصنفوها المحققون الصحيح عن المدلسين بـعن محمولٌ على أنه ثَبَتَ سماعُ ذلك المدلِّس ذلك الحديثَ مِن ذلك الشخصِ من جهةٍ أُخرى.

القسم الثاني: أن يُسَمِّيَ شيخَه أو يُكَنِّيَه أو يَنْسِبَه أو يَصِفَه بخلاف ما يُعرفُ به. فكراهتُه أخفُّ من الأول وسَبَبُها تَوَعُّرُ طريقِ معرفتهِ. وأما العذر الذي وَعَدْنَا به عن تدليس الأئمةِ الكبارِ فهو أنَّ الحديثَ قد يكونُ عنده عَمَّن يعتقدُ عدالته

وضبطَه وهو عند الناسِ أو أكثرِهم مجروحٌ فهو يعتقد صِحَّةَ الحديثِ في نفسِ الأَمر لكونِ الراوي ثقةً عنده، والناسُ يَرَوْنَهُ ضعيفاً فلو تَرَكَ التدليسَ وصَرَّح باسمِ شيخِهِ جعلَ الناسُ الحديثَ ضعيفاً، وفاتت سُنَّةٌ عن المسلمين . فَعَدَلَ إلى التدليس لهذه المصلحةِ مع أنه لم يكذب!!

فإن قيل: فعلى هذا ينبغي أن يُحْتَجَّ بعنعنةِ المُدلِّس لأنه إن كان فيه محذوفٌ فهو ثقةٌ.

فالجوابُ: إنَّ هذا الاحتمالَ ـ وإن كان مُمْكِناً ـ فلسنا على قَطْعٍ منه ولا ظَنٍّ.

وجوابٌ آخرُ: وهو أنه ـ وإن كان ثقةً عنده ـ فلا يحتج به حتى يُسميَه لأنه قد يعتقده ثقةً، وهو مجروحٌ للاختلاف في أسباب الجرح، ولهذا إذا قال: أخبرني الثقة، لم يحتجَّ به على المذهب الصحيح وبالله التوفيق[1].

---

(١) انظر للتوسع في معرفة أحكام التدليس وأقسامه: «محاسن الاصطلاح» (١٦٧) و«التقييد والإيضاح» (٩٥) و«الخلاصة» (٧٤) و«فتح الباقي» (١/ ١٧٩) و«التدريب» (١/ ٢٢٣) و«فتح المغيث» (١/ ١٦٩) و«الباعث الحثيث» (٥٣) و«شرح القاري على النخبة» (١١٥) و«جامع التحصيل» (١١٠) و«الاقتراح» (٢٠٩) و«توضيح الأفكار» (١/ ٣٤٦) وغيرها.

فصل

[الاختلاط]

إذا خَلَطَ الثقة لاختلال ضبطه بهَرَمٍ، أو خَرَف، أو ذهاب بصرٍ، ونحوه، قُبلَ حديثُ مَن أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يُقبل من أخذ عنه بعد الاختلاط أو شككنا في وقت أخذه.

وما كان في «الصحيحين» من هذا محمول على أنه أخذ قبل الاختلاط[1].

(١) انظر مقدمتي لكتاب «الاغتباط بمعرفة مَن رُمي بالاختلاط» ضمن «ثلاث رسائل في علوم الحديث» بتحقيقي، طبع الوكالة العربية للتوزيع.

فصل

[مُتمِّمَات]

في الاعتبار والمُتابَعة والشواهد.

قد أكثر البخاريُّ رحمه الله تعالى ورَضي عنه مِن ذكر المتابَعة في كتابه، فينبغي أن نُبين هنا معناها، حتى يتقرر معناها في نَفْس المعتني بكتابه وَلِيَخِفَّ الكلامُ عليها إن قُدِّرَ لنا الوصولُ إليها[1].

فإذا روى حَمَّادٌ مثلاً حديثاً عن أيوبَ عن ابنِ سيرينَ عن أبي هُريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ:

نَظَرْنا: هل تابَعه ثقةٌ فرواه عن أيُّوب؟ فإن لم نجد، فثقةٌ غيرُ أيوبَ عن ابن سيرين، وإلا فثقةٌ غيرُ ابن سيرين عن أبي هُريَرة رضي الله عنه، وإلَّا فصحابيٌّ عن غيرِ أبي هُريَرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ، فـأيُّ ذلك وُجِدَ عُلِمَ أن له أصلاً يرجع إليه وإلا فلا، فهذا النظر هو الاعتبار.

وأمَّا المتابَعةُ: فأن يَرْوِيَهُ عن أيوبَ غيرُ حَمَّادٍ، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هُريرة رضي الله عنه غير ابن سيرين، أو عن النبيِّ ﷺ غير أبي هريرة، فكلُّ نوعٍ من هذه يسمى متابعـة.

وأفضلُها الأُولى، ثم على الترتيب، وَسَبَبُهُ أنها تَقْوِيَةٌ والمتأخر الى التقوية أحوج.

وأما الشاهد فأن يُروى حديثٌ آخر بمعناه.

---

(١) لكنه توفي رحمه الله قبل إتمام «شرحه» كما تقدمت الإشارة إليه في المقدمة.

وتسمى المتابَعةُ شاهداً ولا ينعكِسُ[1].

ويدخُلُ في المتابَعاتِ والشواهدِ بعضُ من لا يُحْتَجُّ به.

ولا يصلُح لذلك كلُّ ضعيفُ، ولهذا يقول الدَّارَقُطْني وغيره: فلان يُعتبر به، وفلان لا.

ومِمَّا يحتاج إليه المُعْتَني «بصحيح» البُخاري فائدْة نُنَبِّهُ عليها، وهو أنه تارةً يقول في مثل المثال المذكور تابعه مالكٌ عن أيوبَ وتارة يقول: تابعه مالكٌ ولا يزيدُ، فإذا قال: تابعه مالكُ عن أيوب، فهذا ظاهِرٌ لاخفاء به، والضمير في تابَعه يعود إلى حَمَّاد أي تابع مالكٌ حَمَّاداً فرواه عن أيوبَ كرواية حَمَّاد.

وأما إذا اقتصر على تابعه مالكٌ فلا تُعْرَف لِمَنِ المتابعة إلا مِمنَّ[2] يعرِفُ طبقاتِ الرُّواةِ ومراتِبهم.

وهذا هَيِّنٌ يسهُل على من أَنِسَ بهذا الفنِّ، وبحثَ عنه، فاحْفَظْ هذا الفَصْلَ، فإنَّ نَفْعَهُ في هذا الكتابِ عظيمٌ.

---

(١) انظر «تدريب الراوي» (١/٢٤٢) و«ألفية السيوطي» (٥١) و«اليواقيت والدرر» (ق ٧٦).

(٢) في «الأصل»: «من» ولعل الصواب ما أثبتُّ.

فصل

[حجية قول الصحابي]

إذا قال الصحابيُّ لنفسه قولاً، ولم يخالِفْهُ غيرهُ، ولم ينتشر فليس هو إجماعاً.

وهل هو حُجَّةٌ؟ فيه خلافُ للعلماءِ، وهما قولان للشافعيِّ ـ رحمة الله تعالى عليه، الجديد أنه ليس بحجة، والقديم أنه حجة، فإن قلنا: حجة، قُدِّم على القياس ولزم التابعيَّ العملُ به، ولا تجوز مخالفتهُ.

وهل يُخَصُّ به العموم؟ فيه وجهان، وإذا قلنا ليس بحجة قُدِّم القياسُ عليه وجاز للتابعي مخالفته.

فأما إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم فعلى الجديد: لا يقلِّدُ بعضُهم بعضاً ويطلُبُ الدليلَ، وعلى القديم: هما دليلان تعارضا فيُرَجَّح أحدُهما بكثرة العدد، فإذا استويا قُدِّم بالأئمة، فإن كان مع أقلهما عدداً إمامٌ دونَ أكثرهما، هما سواءٌ، فإن استويا في العدد والأئمة، لكن في أحدهما أحد الشيخين ابو بكر وعمر رضي الله عنهما[1]، فهل يقدم أم يستويان؟ فيه وجهان.

هذا كله إذا لم ينتشر، فأما إذا انتشر:

فإن خَولِف فحُكْمُهُ ما سبق.

وإن لم يخالِفْ: ففيه خمسةُ أوجهٍ لأصحابنا، الصحيح منها عند أصحابنا

---

(١) انظر وجوه الترجيح كاملةً في «التقييد والإيضاح» (٢٨٦ ـ ٢٨٩) و «الاعتبار» (٦ ـ ١٥) وغيرهما.

العراقيين وغيرِهم: أنه حجة وإجماع، والثاني: حُجة لا إجماع، والثالث: ليس باجماع ولا حُجة، والرابع: إن كان حكْمَ إمام أو حاكم فليس بحُجة، وإن كان فتيا غيرهما فحُجة والخامس: عكسه.

قال أبو إسحاق المَرْوَزي مِن أصحابنا: لأنَّ الحكمَ يكون غالباً بعد مَشْوَرةٍ ومباحثةٍ، وينتشر انتشاراً ظاهراً بخلاف الفُتيا، ولو قال القولَ المنتشرَ تابعيٌّ، فالصحيح الذي عليه الجمهورُ أنه كالصحابيِّ فيكونُ على الأوجهِ الخمسةِ، وقيل لا يكون هذا حُجةً.

قال ابنُ الصَّبَّاغ: الصحيحُ أنه إجماع، وهذا الذي صحَّحَه هو الصحيحُ، لأنَّ التابعيِّ في هذا كالصحابي من حيثُ إنه انتشر وبلغ الباقين ولم يُخالفوا وكانوا مُجمِعين.

وإجماعُ التابعين كإجماع الصحابةِ رضي اللهُ عنهم، وأما إذا لم ينتشر قولُ التابعيِّ فليس بحُجة بلا خلاف، والله أعلم.

وهذا الفصلُ تدعو إليه حاجةُ المعتني «بصحيح البخاري» لكثرته فيه، وبالله التوفيق[1].

---

(١) انظر «شرح مسلم الثبوت» (٢/ ١٨٥) و «المسودة» (٣٣٦) و «الموافقات» (٤/ ٧٨).

فصل
[الحديث الضعيف]

قال العلماءُ: لا يجوز العملُ في الأحكام ولا يثبتُ إلا بالحديثِ الصحيح أو الحسن.

ولا يجوزُ بالحديث الضعيفِ لكنْ يُعمل بالضعيفِ فيما لا يتعلق بالعقائد والأحكام، كفضائل الأعمال، والمواعظ، وأشباهها[1].

(١) وفي ذلك نظر، فإنَّ مذهبَ عدد من كبار العلماء والمحدثين خلافُ ذلك، كالبخاري، ومسلم، ويحيى بن مَعين، وابن حزم، والشاطبي، وابن العربي المالكي، وغيرهم. وانظر «مقالات الكوثري» (٤٤ ـ ٤٦) و «قواعد التحديث» (١١٣) ومقدمة «صحيح الجامع» (٤٤ ـ ٥١) ومقدمة «صحيح الترغيب» (١٦ ـ ٣٦) و «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٨ / ٦٥ ـ ٦٨) و «الاعتصام» (١ / ٢٢٩) و «الباعث الحثيث» (١٠١) و «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (١٩٥) وكتابي «الرد العلمي . .» (١ / ٧٧).

فصل
[أحكامه]

قال العلماءُ المحققونَ من المحدثـين وغيرِهم: إذا كان الحديثُ ضعيفاً لا يُقال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو: فَعَل، أو: أمر، أو: نهى، أو: حكم، وشبه ذلك من صيغ الجزم[1].

وكذا لا يُقال: روى أبو هريرة رضي الله عنه، أو: قال، أو: ذكر، أو: أخبر، أو: حَدَّث، أو عقل، أو: أفتى، وشبه ذلك.

وكذا لا يُقال ذلك في التابعين، ومَنْ بعدهم فيما كان ضعيفاً، فلا يُقالُ شيءٌ من ذلك بصيغة الجَزْمِ، وإنما يُقال في الضعيف بصيغةِ التَّمْريضِ، فيقال: رُوي عنه، أو: نُقل، أو ذُكر، أو حُكي، أو يُقال: أو يُروى، أو يُحكى، أو: يُعزى، أو: جاء عنه، أو: بَلَغَنا عنـه.

قالوا: وإذا كان الحديثُ أو غيرهُ صحيحاً أو حَسَناً عُيِّن المضافُ إليه، يُقال بصيغةِ الجزم.

ودليلُ هذا كُلِّه أنَّ صيغةَ الجزم تقتضي صحتَه عن المُضاف إليه، فلا يُطلق إلا على ما صحَّ وإلا فيكونُ في معنى الكاذبِ عليه، وهذا التفصيلُ مما يتركه كثير من الناس من المصنفين في الفقه والحديث وغيرهما وغيرهم[2].

---

(١) وقال مثلَ هذا المصنفُ في «المجموع شرح المهذب» (١/٦٣) و «التقريب» (٣٩ ـ منهل) وانظر «تدريب الراوي» (١/١١٧ ـ ١٢١).

(٢) انظر كتابنا «الرد العلمي..» (٢/ق ٣٧ ـ ٤٣).

وقد اشتد إنكارُ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحُسين بن علي البَيْهَقي على مَن خالف هذا من العلماء[1].

وهذا التساهلُ مِن فاعِلِهِ قبيحٌ جداً، فإنهم يقولون في الصَّحيحِ بصيغةِ التمريض، وفي الضَّعيف بالجزم، وهذا حَيْدٌ عن الصَّواب، وقَلْبٌ للمعاني والله المستعان.

وقد اعتنى البخاريُّ رحمه الله تعالى ورضي عنه بهذا التفصيلِ في «صحيحه» فيقولُ في الترجمة الواحدة بعضَ كلامه بتمريضٍ، وبعضَه بمجزمٍ مُراعياً ما ذكرنا، وهذا مِمَّا يزيدُك اعتقاداً في جلالته، وتَحرِّيه، وورعِهِ، واطِّلاعه، وتحقيقه، وإتقانه.

---

(١) نقل كلامَ النوويِّ من هنا الحافظ ابنُ حجر في «هدي الساري» (١٩).

فصل
[المعَّلقات]

قد أكثر البخاريُّ رحمه الله ورضي الله عنه في «صحيحه» في تراجمِ أبوابه من ذكر أحاديثِ وأقوالِ الصَّحابةِ رضي الله تعالى عنهم وغيرِهم بغير إسناد. وَحُكْمُ هذا أنَّ ما كان منه بصيغةِ جَزْمٍ فهو حُكْمٌ منه بصحته كما ذكرنا في الفصل السابق[1].

وما كان بصيغة تمريضٍ، فليس فيه حكم بصحته، ولكن ليس هو واهياً إذ لو كان واهياً لم يُدخله في هذا الكتاب المسمى «بالصحيح». ودليلُ صحته ما كان بصيغتةِ جزم أنَّ هذه الصيغة موضوعةٌ للصحيح كما سبق، فإذا استعملها هذا الإمامُ الذي محلُّه في الحِذْقِ والإتقانِ والوَرَعِ بالمحلِّ الذي أشرنا إليه، وفي مثل هذا الكتابِ الذي سَمَّاه «بالصحيح» مَعَ قوله الذي ذكرناه: «ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صح» اقتضى ذلك صِحَّتَه ولا يُقال: يَرِدُ على هذا إدخالُ ما هو بصيغة تمريضٍ، لأنه قد نبَّهَ على ضعفه بإيراده إيَّاه بصيغة التمريض، وهذا واضحٌ لا خفاءَ به.

والمرادُ بقوله: «ما أدخلت في «الجامع» إلا ما صح» أي: ما ذكرتُ مسنداً إلا ما صَحَّ واللهُ أعلم.

ثُمَّ اعلم أنَّ هذه المُقَطَّعاتِ تسمى تعليقاً إذا كان بصيغة جزم كذا سمَّاها

---

(١) انظر «هدي الساري» (١٧ ـ ٢٠).

الحُميـديُّ الأندلُسيُّ ، وغيرهُ من العلماء المتأخرين، وسَبَقَهُم بهذه التسميةِ الدَّارَقُطْنيُّ .

وشبهوه بتعليق الجدار لقطع الاتِّصال.

ثم إنه يسمى تعليقاً إذا انقطع مِن أول إسناده واحدٌ فأكثر ولا يُسمى بذلك ما سقط وسط إسناده أو آخره، ولا ما كان بصيغة تمريض. واعلم أنَّ هذا التعليقَ إنما يفعلُه البخاريُّ لِمَا ذكرناه أولاً أنَّ مُرادَه بهذا الكتاب الاحتجاجُ لمسائل الأبواب فَيُؤْثِرُ الاختصار.

وكثيرٌ مِنْ هذا التعليقِ أو أكثرِهِ مما ذَكَرَهُ في هذا الكتابِ في بابٍ آخرَ وربما كان قريباً[1].

(١) وللحافظ ابن حجر كتابٌ ضخم اسمه «تغليق التعليق» وَصَلَ فيه تعليقاتِ البخاري، وتكلم عليها طويلاً، وقد نصه في «الهدي» (١٩ ـ ٧٢)، وقد قام الدكتور عبد الرحمن القزق بتحقيق «التغليق» في أطروحته للدكتوراة من جامعة الأزهر، ويطبع الآن في الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع.

فصل
[الرواية بالمعنى]

إذا أراد روايةَ الحديثِ بالمعنى، فإنْ لم يكن خبيراً بالألفاظِ ومقاصِدها، عالماً بما تختلفُ به دلالتها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بل عليه أداء اللفظ الذي سمعه.

فإنْ كان عالماً بذلك، فقالت طائفةٌ من أصحاب الحديث والفقه والأُصول: لا تجوز له الروايةُ بالمعنى، وجَوَّزَها بعضُهم في غيرِ حديث النبيِّ ﷺ ولا يجوز فيه.

وقال جمهورُ العُلماء من الطوائف: يجوز في الجميع إذا قَطَعَ بأنه ادى المعنى.

وهذا هو الصوابُ الذي تقتضيه أحوالُ الصحابة رضي الله تعالى عنهم فَمَنْ بعدَهم في نقلهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة[1].

وهذا في غير المُصنفات ولا يجوز تغيير مصنف وإن كان بمعناه، فلو كان في أصل الرواية أو الكتاب لفظةٌ وقعت غَلَطاً لا شكَّ فيه، فالصوابُ الذي قاله الجمهورُ أنه لا يُغَيِّره في الكتابِ بل يرويه على الصَّواب ويُنَبِّه عليه في حاشية الكتاب، وعند الرواية يقول: كذا وقع والصواب كذا. وأحسنُ الإصلاح أن يكون بما جاءَ في رواية[2].

---

(١) انظر «الأحكام» (٢/٧٦) لابن حزم، و «إرشاد الفحول» (٥٠) و «الكفاية» (٢:٢) و «الإلماع» (١٧٧) و «فتح المغيث» (٢/٢١٨) وغيرهم.

(٢) انظر «علوم الحديث» (١٧٢ ـ ١٧٨) لابن الصلاح و «الإلماع» (١٨٣ ـ ١٩٤).

فصل
[السماع وأحواله]

إذا كان في سماعه عن رسول الله ﷺ فأراد أن يرويَه ويقولَ: عن النبيِّ ﷺ، أو عكسه، فالصحيحُ جوازُهُ، وبه قال الأئمةُ الأعلامُ حماد بن سلمة، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر الخَطيب[1].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/٣٨) للمصنف.

فصل

[التثبت في الأسماء والأنساب]

ليس له أن يزيدَ في نَسَب غيرِ شيخه، أو صفته، على ما سمع من شيخِه، لأنه قد يكونُ كاذِباً على شيخه، إلَّا أَنْ يُمَيِّزَ، فيقول: حَدَّثني فلان، قال: حدثنا فلانٌ ـ هو ابن فلان ـ أو يعني ابنَ فلان ـ أو: هو الفُلاني، وما أشبه هذا، وهذا جائزٌ حسنٌ قد استعمله الأئمةُ[1].

وهذا مما ينبغي أن يُحْفَظَ، فإنَّه كثيرُ الاستعمال.

وقد اسْتَعْمَلا[2] في «الصحيحين» من هذا أشياءَ كثيرةً لا تنحصر، وستمرُّ بك[3] إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق.

(١) المصدر السابق.

(٢) يعني البخاريَّ ومسلماً.

(٣) ضرب المصنف أمثلة على هذا في «شرح مسلم» (١/٣٨ ـ ٣٩) فلتنظر.

فصل

[المقلوب]

إذا قُدِّمَ بعضُ المَتْنِ على بعض: إنِ اختلفتِ الدلالةُ به لم يَجُزْ، وإلّا فيجوزُ على الصَّحيحِ، بناءً على جواز الرِّواية بالمعنى[1].

ولو قُدِّمَ المَتْنُ على الإسنادِ، أو بعضُ الإسناد مع المتن، ثم ذكر باقي الإسناد، حتى اتصل بما بدأ به جاز، وهو سماعٌ متصلٌ.

فلو أرادَ مَنْ سَمعَه[2] هكذا أنْ يُقَدِّمَ جميعَ الإسنادِ، فالصحيحُ جوازُهُ ومَنَعَهُ بعضُهم[3].

(١) وقد تقدم الكلام على ذلك.

(٢) في «الأصل»: سمع، والتصحيح من «شرح المصنف على صحيح مسلم» (٣٧).

(٣) انظر «الاقتراح» (٢٣٦ ـ ٢٣٧) و «حاشية الأجهوري» (٦٤) و «التعليقات الأثرية» (٣٠) بقلمي.

فصل
[اختصار الحديث]

فأمَّا اختصارُ الحديثِ والاقتصار على بعضه، ففيه مذاهبُ كثيرةٌ: الصحيحُ جوازُهُ إذا كان غيرَ مرتبط بالباقي، بحيثُ لا تختلِف الدِّلالةُ بِفَصْلِه كالحديثين المُستقِلَّيْن، ومَنَعَهُ إنِ لم يكن كذلك[1].

(1) انظر «الكفاية» (١٩٠) و «فتح المغيث» (٢/٢٢٥) و «دراسة حديث نضَّر الله امرءاً..» (٢١٥ ـ ٢١٨) للشيخ عبد المحسن العبَّاد.

فصل

[الصحابة والتابعون]

مِمَّا تمسُّ الحاجةُ إليه[1] معرفةُ الصحابيِّ والتابعيِّ فبه يُعرفُ الاتصالُ والإرسالُ.

فالصَّحابيُّ كلُّ مسلم رأى النبيَّ ﷺ ولو ساعةً[2] هذا هو الصحيحُ في حَدِّه، وهو قولُ أحمدَ بن حنبل والبخاريِّ في «صحيحه» والمُحدِّثين كافةً.

وذهب كثيرٌ من أهل الفقهِ والأصول إلى أنه من طالت صحبته له صلى الله تعالى عليه وسلم[3].

والتابع[4]: مَن رأى الصحابيَّ، وقيل: من صَحِبَ الصحابيَّ.

---

(١) هذا ما أشرتُ إليه في المقدمة حول تسمية الكتاب.

(٢) وهو التعريف الذي اختاره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/٧) بعد ذكر الأقوال كلها ومناقشتها، وانظر «التعليقات الأثرية» (٢١).

(٣) وذكر المصنف في «شرح مسلم» (١/٣٦) حول هذا كلاماً أطوال، فليراجع.

(٤) «معرفة علوم الحديث» (٤١) للحاكم النيسابوري.

فصل
[مُشتَبِه الأسماءِ]

هو من أهمِّ الفصولِ، وأكثرِ مقاصد هذا الكتاب، وهو ضبطُ جملةٍ من الأَسماءِ المتكررةِ في «صحيحي البخاري ومسلم» المشتبهة[1]، فمن ذلك:

(أُبَيّ): كله بضمِّ الهمزة، إلَّا آبي اللَّحْم،[2] بالمد، لأنَّه كان لا يأكلُهُ، وقيل: لا يأكل ما ذبح لصنم.

(البَراء): كله بتخفيف الراء، إلّا أبا مَعْشَر البَرَّاء، وأبا العالية، فبالتشديد وكله ممدود. وقيل: المُخَفَّف يجوزُ قصرُه.

(يَزيد): كله بالمُثَنَّاة تحت، والزاي، إلا ثلاثة: بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة، يروي غالباً عن أبي بُرْدة، بضم المُوَحَّدة وبالراء، والثاني محمد بن عَرْعَرَة بن البِرِنْد: بموحدة وراء مكسورتين، وقيل: يُقال: بفتح الراء ثم نون، والثالث عليّ بن هاشم بن البَرِيد، بموحدة مفتوحة وراء مكسورة ثم مثناة تحت.

(يَسَار): كله بالمُثَنَّاة، ثم مهملة، إلّا محمد بن بَشَّار شيخَهما، فبموحدة ثم معجمة، وفيها سَيَّار بن سلامة، وسَيَّار بن أبي سَيَّار بمهملة ثم مثناة.

(بِشْر): كله بموحدة مكسورة، ثم معجمة، إلا أربعةً: عبد الله بن بُسْر

(١) وقد أورد المصنفُ هذا الفصل نفسه في «شرح مسلم» (٣٦ ـ ٤٢) وانظر لزاماً «هدي الساري» (٢٠٩ ـ ٢٢١)، و «المشتبه» للذهبي وشروحه.

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١/٢٥٩)، للحافظ المِزِّي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة.

الصحابيّ، وبُسْر بن سعيد، وبُسْر بن عُبَيد الله الحَضْرمي، وبُسْر بن مِحْجَن، فبالضم والمهملة وقيل: ابن مِحْجَن كالأوَّل[1].

(بَشِير): كله بفتح المُوحَّدة، وكسر المعجمة، إلا اثنين، فبالضم وفتح الشين: بُشَير بن كعب، وَبُشَيْر بن يَسَار، وإلا ثالثاً، فبضم المُثَنَّاة، وفتح السين المهملة وهو يُسَيْر بن عمرو، ويُقال: أُسَير، ورابعاً: قَطَن بن نُسَير بنون مضمومة وفتح المهملة.

(حَارِثَة): كله بالحاء وفتح المثلثة[2].

(جَرِير): كله بالجيم وراء مكرَّرة، إلَّا حَرِيز بن عثمان، وأبا حريز الراوي[3] عن عكرمة فبالحاء والزاي آخراً، ويقاربه حُدَير بالحاء والدال، والد عمران بن حُدَير ووالد زيد وزياد.

(حَازِم): كله بالحاء المهملة، إلا أبا معاوية محمد بن خَازم[4] فبالمعجمة.

(حَبِيب): كله بفتح المهملة إلا خُبَيب بن عَديٍّ، وخُبَيب بن عبد الرحمن، وهو خُبيب غير منسوب عن حفص بن عاصم[5]، وخُبَيباً كنية ابن الزُّبَيْر[6] فبضم المعجمة[7].

(حَيَّان): كله بالحاء والمثناة إلا حَبَّان[8] بن منقذ والد واسع بن حَبَّان، وجدُّ محمد بن يحيى بن حَبَّان، وجد حَبَّان بن واسع بن حَبَّان، وإلا حَبَّان بن هلال، منسوباً وغيرَ منسوبٍ، عن شعبة، ووُهَيب، وهَمَّام، وغيرهم. فبالموحدة وفتح

---

(١) يعني بالشين المعجمة.

(٢) الإجَارِية بن قُدامة، ويزيد بن جارية، فبالجيم والمثناة. كذا قال المصنف في «شرح مسلم» (١/ ٤٠).

(٣) تصحفت في «الأصل» إلى: الرازي!

(٤) الضرير.

(٥) انظر «الجمع بين رجال الصحيحن» (١/ ١٢٧).

(٦) تحرفت في «الأصل» إلى: ابن الربيب!!

(٧) «خُبَيب» كلها وردت في «الأصل» بالمهملة!!.

(٨) تصحفت في «شرح مسلم» (١/ ٤٠) إلى: خبَّاب، هي وما يليها.

الحاء[1]. وإلا حِبَّان ابن العَرِقة[2]، وحِبَّان بن عَطِيَّة، وحِبَّان بن موسى منسوباً وغيرَ منسوبٍ، عن عبد الله، وهو ابن المبارك فبكسر الحاء وبالموحدة.

(خِراش): كله بالخاء المعجمة إلا والد ربعي بن حِرَاش فبالمهملة.

(حِزَام): بالزاي في قُرَيش، وبالراء في الأنصار.

(حُصَيْن): كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، إلا أبا حَصِين بن عاصم، فبفتح الحاء وكسر الصاد، وإلا أبا ساسان حُضَيْن بن المنذر، فبالضَّمِّ وضاضٍ معجمة.

(حَكِيم): كله بفتح الحاء وكسر الكاف، إلا حُكَيم بن عبد الله، ورُزَيق[3] بن حكَيم، فبالضم وفتح الكاف.

(رَبَاح): بالموحدة، إلا زياد بن رِيَاح[4] عن أبي هُريرة رضي الله عنه في أشراط الساعة[5] فبالمثناة عند الاكثرين وقال البخاري[6]: بالوجهين.

(زُبَيْد): بضم الزاي، هو ابنُ الحارث، ليس فيهما غيرُه، وأما زُبَيـد [وهو ابن][7] الصَّلْتْ بضم الزاي وبمثناة مكررة، ففي الموطأ[8] وليس له ذِكْرُ في

---

(١) تصحفت في «شرح مسلم» إلى: الخاء!

(٢) تحرفت في «الأصل» إلى: الفرقد، والتصحيح من «شرح مسلم» (١/ ٤٠) و «تبصير المنتبه» (١/ ٢٧٩).

(٣) تصحيف في «الأصل» و «شرح مسلم» إلى: زُريق، بتقديم الزاي على الراء، والصواب ما أثبتنا، كما ضبطه الحافظ في «التقريب» وغيره.

(٤) تصحف في «الأصل» إلى: رباح!

(٥) هو في «صحيح مسلم» (٢٩٤٧)، وأخرجه أحمد (٢/ ٣٠٤ و ٣٣٧ و ٣٣٧ و ٣٧٢ و ٤٠٧ و ٥١١ و ابن ماجه (٤٠٥٦) والبغوي (٤٢٤٩) وهو قوله ﷺ: «بادروا بالأعمال ستاً: طلوع الشمس من مغربها، والدخان، والدجال، والدابة، وخاصة أحدكم، وأمر العامة»، وانظر «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٥٣) و «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ١٤٩)

(٦) انظر «التاريخ الكبير» (١/ ٢/ ٣٥١ و ٣٥٢) وتعليق العلامة المعلمي عليه.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في «شرح مسلم» (١/ ٤٠).

(٨) انظر «مشارق الأنوار» (١/ ٣١٥) للقاضي عِياض، و «الإكمال» (٤/ ١٧١).

«الصحيحين».

(الزُّبَير): بضم الزاي إلا عبد الرحمن بن الزَّبير، الذي تزوج امرأةَ رِفَاعَة فبالفتح وكسر الباء.

(زِيَاد): كله بالياء إلا الزِّنَاد فبالنون.

(سَالِم): كله بالألف ويقاربه سَلْم بن زَرير بفتح الزاي، وسَلْم بن قُتَيبة، وسَلْم بن أبي الـذَّيَّـال [1]، وسَلْم بن عبد الرحمن بحذفها.

(شُرَيْح): كله بالمعجمة والحاء إلّا سُرَيج بن يونس، وابن النُّعمان، وأحمد ابن أبي سُرَيج، فبالمهملة والجيم [2].

(سَلَمة): بفتح اللام، إلا عَمْرو بن سَلِمة، إمام قومه، وبني سَلِمَة [3] القبيلة من الأنصار، فبكسرها، وفي عبد الخالق بن سَلِمَة الوجهان.

(سُلَيْمان): كله بالياء إلا سلمان الفارسي، وابن عامر، والأغرّ، وعبد الرحمن بن سَلْمان فبحذفها.

(سَلَّام): كله بالتشديد إلا عبد الله بن سَلَام الصحابيّ رضي الله عنه، ومحمد بن سَلَام شيخ البخاريِّ، فبالتخفيف وشدد جماعةٌ شيخَ البخاريِّ.

(سُلَيم): كله بالضم إلا سَلِيم بن حَيَّان [4] فبالفتح [5].

(عَبَّاد): بالفتح والتشديد إلا قيس بن عُبَاد فبالضم والتخفيف.

---

(١) في «الأصل»: الزيال، وهو تحريف.

(٢) مكانُ «شُريح» ليس هنا، إنما هو بعد «سُلَيم» الآتي، وقد أورده المصنف على الصواب هنا في «شرح مسلم» (١/٤٠) ب «سُرَيْج» فَقَلَب شرحه فيه!

(٣) انظر «الاشتقاق» (٥٦٦) لابن دُرِيد.

(٤) تصحفت في «تقريب التهذيب» (١/٣٢١) إلى «حبـان».

(٥) بعد هذا في «شرح مسلم» (١/٤١): (شَيْبان): كله بالشين المعجمة وبعدها ياء ثم باء، ويُقاربه سِنان بن أبي سِنَان، وسِنان بن ربيعة، وسنان بن سَلَمة، وأحمد بن سِنان، وأبو سِنان ضِرار، وأم سِنان، وكلهم بالمهملة بعدها نون.

(عُبَادة): بالضم، إلا محمد بن عَبَادة شيخ البخاري فبالفتح.

(عَبْدة): بإسكان الباء، إلا عامر بن عَبَدَةَ وبَجَالة بن عَبَدَةَ، ففيهما الفتحُ والإسكانُ، والفتحُ أَشْهَرُ[1].

(عُبيدة): كله بالضم، إلا السَّلْماني، وابن سُفيان، وابن حُمَيد، وعامر بن عَبيدة، فبالفتح.

(عَقِيل): كله بالفتح، إلا عُقَيل بن خالد، ويأتي كثيراً غيرَ منسوبٍ عن الزهري، وإلا يَحْيَى بن عُقيل، وبني عُقيل[2]، فبالضم.

(عُمارة): كله بضم العين.

(وَاقِد): كله بالقاف.

(يَسَرة)[3]: بفتح المثناة والمهملة واحد، وهو يَسَرة بن صَفْوان شيخ البخاريِّ، وأما بُسْرة[4] بنت صفوان فليست في «الصحيحين».

---

(١) في «شرح مسلم» (١/ ٤١) بعد هذا: (عُبيد)؛ كله بضم العَين.

(٢) انظر «الاشتقاق» (٢٣٨) لابن دُريد.

(٣) ليست (يَسَرة) في «شرح مسلم» (١/ ٤١) فلعلها ساقطةٌ منه.

(٤) تصحفت في «الأصل» إلى: يسرة، والتصيح من «الإكمال» (٧/ ٤٢٦).

فصل

[الأنساب]

(الأَيْلي): كله بفتح الهمزة وبالمثناة ولا يَرِدُ علينا شَيْبانُ بنُ فَرُّوخٍ الأُبُلِّيُّ، بضم الهمزة والموحدة، شيخ مسلم لأنه لا يقع في «صحيح مسلم»[1] منسوباً.

(البَصْري): كله بالموحدة مفتوحة ومكسورة، نسبة إلى البَصْرة إلا مالكَ بنَ أوسٍ الحَدَثان النَّصْري[2]، وسالماً مولى النَّصْرِيِّين فبالنون.

(الثَّوْري): كله بالمثلثة، إلا أبا يَعْلى محمد بن الصَّلْت التَّوَّذي، فبالمثناة فوق، وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي.

(الجُرَيري): بضم الجيم وفتح الراء، إلا يحيى بنَ بشر الحَريري شيخَهما فبالحاء المفتوحة.

(الحَارِثي): كله بالحاء والمثلثة، ويقارِبُه سعيد الجارِيِّ، بالجيم، وبعد الراءِ ياءٌ مشددة.

(الحِزَامي): كله بالحاء والزاي، وقولُه في «صحيح مسلم»[3] في حديث أبي اليَسَر: كان لي على فلان [بن فلان] الحَرَامي[4]، قيل: بالزاي و[قيل][5]: بالراء،

---

(١) انظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٢١٥).

(٢) تصحفت في «الأصل» إلى: البصري!

(٣) برقم (٣٠٠٦) و (٣٠٠٧)، ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٨٧) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤١٢) والطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٦٨).

(٤) في «الأصل»: الحازمي، وهو تحريف.

(٥) زيادة توضيحية من «شرح مسلم» (١/ ٤١).

وقيل: الجُذَاميّ بالجيم والذال المعجمة[1].

(السَّلِمِي): في الأنصار، بفتح السين وفتح اللام وحُكِيَ كسرها، وفي بني سُلَيْم بضم السين، وفتح اللام.

(الهَمْدَاني): كله بإسْكَانِ الميم، وبِدَالٍ مهملة.

فهذه ألفاظٌ وجيزةٌ في المؤتلف، والمختلف، نافعةٌ جدّاً.

وأما المُفْردات، فلا تنحصر وسنمرُّ بها مضبوطة واضحة محققةً إن شاء الله تعالى[2] وبالله التوفيق.

وهذا حينَ أشرعُ في شرح الكتابِ مُستعيناً بالله تعالى مُتوكِّلاً عليه مفوضاً أمري إليه[3] في تيسير إتمامه[4] مع الصِّيانةِ، وعموم الفائدةِ، وكثرتها، مُستمرة متزايدة.

وهو حسبي[5] ونعمَ الوكيلَ ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيمِ[6].

---

(١) انظر «شرح مسلم» (١٨/١٣٤) و «مشارق الأنوار» (١/٢٢٧).

(٢) انظر المقدمة.

(٣) ورد في «الأصل» بين هاتين الكلمتين دعاءٌ فيه طلبُ الشفاعة من الرسول ﷺ في الدنيا، وهو غير جائز، كما بينه غير واحد من العلماء الأعلام، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١/٣٦٧) و (١٣/١٤ - ١٨) و (٢٤ - ٣٠٧) و (٢٧/٢٧٠) و (٣٥/٣٧٢) وغير ذلك، ثم هذا الدعاءُ لا مكان له هنا، ولا معنى له في هذا السِّياق، فلعله مقحمٌ من أحد، الناسخين على كلام الإمام النووي رحمة الله تعالى عليه، والله تعالى أعلم.

(٤) لكنه توفي رحمه الله قبل إتمامه، كما تقدم مراراً.

(٥) وهذا دليل آخر على ما ذكرتُه في التعليق قبل الأخير، إذ إن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور.

(٦) تم الفراغ من التعليق عليه على قدر المكنة والطاقة بقلم الفقير إلى عفو ربه القدير أبي الحارث علي حسن علي الحلبي عفا الله عنه بمنه وكرمه. آمين، في السابع عشر من شهر صفر الخير من العام الخامس بعد الألف وأربع مئة من هجرة النبي المصطفى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

مَسْرَد المراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ إتحاف النبيه فيما يحتاجه المحدث والفقيه: ولي الله الدهلوي ـ عطاء الله حنيف باكستان.

٣ ـ الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، مصر.

٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم، مصر.

٥ ـ الأدب المفرد، البخاري: مصر.

٦ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني، مصر.

٧ ـ أسانيد الكتب الحديثة السبعة: الفاداني، السعودية.

٨ ـ الاشتقاق: ابن دُريد: مصر.

٩ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر: مصر.

١٠ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: الحازمي، مصر.

١١ ـ الاعتصام: الشاطبي، مصر.

١٢ ـ الأعلام: الزركلي، بيروت.

١٣ ـ إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح: ابن رُشيد، تونس.

١٤ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح: ابن دقيق العيد، مصر.

١٥ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف...: ابن ماكولا، الهند.

١٦ ـ الالزامات والتتبع: الدارقطني، مصر.

١٧ ـ ألفية الحديث: السيوطي، مصر.

١٨ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض، مصر.
١٩ ـ الإمام النووي: عبد الغني الدقر، دمشق.
٢٠ ـ الأموال: أبو عُبيد، مصر.
٢١ ـ الأنساب: السمعاني، الهند وبيروت.
٢٢ ـ الباعث الحثيث بشرح اختصار علوم الحديث: ابن كثير، مصر.
٢٣ ـ البداية والنهاية: ابن كثير، مصر.
٢٤ ـ بين الإمامين مسلم والدارقطني: ربيع بن هادي، الهند.
٢٥ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي، مصر.
٢٦ ـ تاريخ ابن الوردي: مصر.
٢٧ ـ تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، مصر.
٢٨ ـ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، مصر.
٢٩ ـ تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين، مصر.
٣٠ ـ التاريخ الصغير: البخاري، مصر.
٣١ ـ تاريخ ابن الفرات: مصر.
٣٢ ـ التاريخ الكبير: البخاري، الهند.
٣٣ ـ التبصرة والتذكرة شرح ألفية الحديث: العراقي، المغرب.
٣٤ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ابن حجر، مصر.
٣٥ ـ التحبير في المعجم الكبير: السمعاني، العراق.
٣٦ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: المباركفوري، الهند.
٣٧ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: المِزِّي، الهند.
٣٨ ـ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي: السيوطي، مصر.
٣٩ ـ تذكرة الحفاظ: الذهبي، الهند.
٤٠ ـ ترجمة شيخ الإسلام النووي: السخاوي، مصر.
٤١ ـ التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية: علي حسن علي، الأردن.
٤٢ ـ التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة: عبد الفتاح أبو غدة، حلب.
٤٣ ـ تقريب التهذيب: ابن حجر، مصر.

٤٤ ـ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح: البلقيني، مصر.
٤٥ ـ التكملة لوفيات النقلة: المنذري. بيروت.
٤٦ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر، المغرب.
٤٧ ـ تهذيب الأسماء واللغات: النووي، مصر.
٤٨ ـ تهذيب التهذيب: ابن حجر، الهند.
٤٩ ـ تهذيب الكمال: المِزّي، مخطوط، وبيروت.
٥٠ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الصفاني، مصر.
٥١ ـ ثبت الكزبري: الفاداني، دمشق.
٥٢ ـ ثلاث رسائل في علوم الحديث: علي حسن علي، الأردن.
٥٣ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل: العلائي، العراق.
٥٤ ـ الجمع بين رجال الصحيحين: ابن القيسراني، الهند.
٥٥ ـ حاشية الأجهوري على الزرقاني على البيقونية: مصر.
٥٦ ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة: صديق حسن خان، الهند، والمخطوطة.
٥٧ ـ الخلاصة في أصول الحديث: الطِّيبي، العراق.
٥٨ ـ الدارس في تاريخ المدارس: النُّعيمي، دمشق.
٥٩ ـ دراسات في الحديث النبوي: محمد مصطفى الأعظمي، دمشق.
٦٠ ـ دراسة حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي...: عبد المحسن العباد، السعودية.
٦١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ابن حجر، الهند.
٦٢ ـ دول الإسلام: الذهبي، مصر.
٦٣ ـ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: بشار عواد معروف، مصر.
٦٤ ـ ذيل تاريخ بغداد: ابن النجار، الهند.
٦٥ ـ الرد العلمي...: علي حسن علي وسليم الهلالي، الأردن.
٦٦ ـ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: ابن حبان، مصر.
٦٧ ـ رياض الصالحين من أحاديث سيد المرسلين: النووي، بيروت.

٦٨ ـ الزهد: وكيع، السعودية.
٦٩ ـ السلوك لمعرفة دول الملوك: للمقريزي، مصر.
٧٠ ـ سنن ابن ماجة: مصر.
٧١ ـ سنن أبي داود : مصر.
٧٢ ـ السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، ابن رُشَيْد، تونس.
٧٣ ـ سنن الترمذي: مصر.
٧٤ ـ سنن النسائي: مصر.
٧٥ ـ سير أعلام النبلاء: الذهبي، بيروت.
٧٦ ـ وشذرات الذهب في أخبار مَن ذهب: ابن العماد، مصر.
٧٧ ـ شرح السنة: البغوي، دمشق وبيروت.
٧٨ ـ شرح علل الترمذي: ابن رجب، العراق.
٧٩ ـ شرح القاري على نخبة الفكر: تركيا.
٨٠ ـ شرح مسلّم الثبوت: محب الله بن عبد الشكور، مصر.
٨١ ـ شروح البخاري: مجموعة علماء، مصر.
٨٢ ـ صحيح البخاري: مصر.
٨٣ ـ صحيح الترغيب والترهيب: المنذري والألباني، دمشق.
٨٤ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته: السيوطي والنبهاني والألباني، دمشق.
٨٥ ـ صحيح مسلم: مصر.
٨٦ ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: ابن القيم، مصر.
٨٧ ـ طبقات ابن قاضي شُهبة: الهند.
٨٨ ـ طبقات ابن هداية الله: بيروت.
٨٩ ـ طبقات الأسنوي: العراق.
٩٠ ـ طبقات الحفاظ: السيوطي، مصر.
٩١ ـ طبقات الحنابلة: ابن أبي يعلى، مصر.
٩٢ ـ طبقات السبكي: مصر.

٩٣ـ العبر في خبر مَن عَبَر: الذهبي، الكويت.
٩٤ـ العقد الفريد من جواهر الأسانيد: الفاداني، أندونيسيا.
٩٥ـ علوم الحديث: ابن الصلاح، دمشق.
٩٦ـ غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، مصر.
٩٧ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر، مصر.
٩٨ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: زكريا الأنصاري، المغرب.
٩٩ـ الفتح المبين في طبقات الأصوليين: المَراغي، مصر.
١٠٠ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: السخاوي، مصر.
١٠١ ـ فهرس الفهارس والأثبات: الكَتاني، مصر.
١٠٢ ـ فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبي، بيروت.
١٠٣ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: جمال الدين القاسمي، مصر.
١٠٤ ـ القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: السخاوي، الهند.
١٠٥ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، تركيا.
١٠٦ ـ الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، الهند.
١٠٧ ـ لامع الدراري بشرح جامع البخاري: الكنكوهي، الهند.
١٠٨ ـ لب اللباب في تهذيب الأنساب: السيوطي، ليدن.

١٠٩ ـ المجموع شرح المهذب: النووي، مصر.
١١٠ ـ مجموع الفتاوى: ابن تيمية، السعودية.
١١١ ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، البلقيني، مصر.
١١٢ ـ مختصر طبقات أهل الحديث: ابن عبد الهادي، مخطوط.
١١٣ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي، الهند.
١١٤ ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: عبد المؤمن بن عبد الحق، مصر.
١١٥ ـ المستصفى من علم الأصول: الغزالي، مصر.

١١٦ ـ مسند أبي عوانة: الهند.
١١٧ ـ مسند أحمد: مصر.
١١٨ ـ مسند الحُميدي: الهند.
١١٩ ـ مسند الشهاب: بيروت.
١٢٠ ـ المُسوَّدة: آل تيمية، مصر.
١٢١ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار: القاضي عياض، تونس.
١٢٢ ـ المشتبه: الذهبي، مصر.
١٢٣ ـ معجم البلدان: ياقوت الحموي، بيروت.
١٤٤ ـ المعجم الكبير: الطبراني، العراق.
١٢٥ ـ معجم المؤرخين الدمشقيين: صلاح الدين المنجد، بيروت.
١٢٦ ـ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دمشق وبيروت.
١٢٧ ـ معرفة علوم الحديث: الحاكم، الهند.
١٢٨ ـ المعين في طبقات المحدثين: الذهبي، الأردن.
١٢٩ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبرى زادة، مصر.
١٣٠ ـ مقالات الكوثري: مصر.
١٣١ ـ مكتبة الجلال السيوطي: أحمد الشرقاوي إقبال، المغرب.
١٣٢ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، الهند.
١٣٣ ـ مُنجد المستجيز لرواية السنة والكتاب العزيز: بديع الدين السندي، باكِستان.
١٣٤ ـ المنخول من تعليقات الأصول: الغزالي، دمشق.
١٣٥ ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي، مصر.
١٣٦ ـ المنهل الراوي شرح تقريب النواوي: مصطفى الخن، دمشق.
١٣٧ ـ المنهل الروي من علوم الحديث النبوي: ابن جماعة، مصر.
١٣٨ ـ الموافقات في أصول الشريعة: الشاطبي، مصر.
١٣٩ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، مصر.
١٤٠ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر: الكتاني، مصر.

١٤١ ـ النكت على ابن الصلاح: ابن حجر، السعودية.
١٤٢ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مصر.
١٤٣ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري: ابن حجر، مصر.
١٤٤ ـ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: البغدادي، تركيا.
١٤٥ ـ الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفدي، بيروت.
١٤٦ ـ وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان: ابن خلكان، بيروت.
١٤٧ ـ اليواقيت والدرر حاشية نزهة النظر: المناوي، مخطوط.

فهرس الكتاب